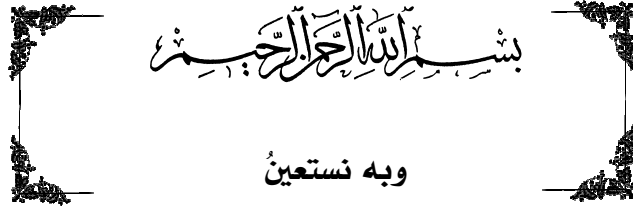


العبث بتاريخ
أشرف الحجاز
(دحلان والبلادي نموذجًا)

كتبه
سلطان بن عبد الرحمن العيد

حقوق الطبع مفتوحة



الحمد لله رب العالمين، وصلواتُ الله وسلامُهُ على رسوله الأمين، وآلِ
بيته الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.
أَمَّا بَعْدُ..

فإنَّ حُبَّ آل بيت رسولِ الله دينٌ وإيمانٌ، وبُغْضَهُمْ ظُلْمٌ وعدوانٌ؛ إذْ هُمْ
قَرَابَةُ النَّبِيِّ الْخَاتَمِ، الَّذِينَ أَوْصَى بِهِمْ، وَرَغَّبَ فِي رِعَايَةِ جَنَابِهِمْ بِقَوْلِهِ ﷺ
يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَذْكُرْكُمْ اللهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»^(١).
وعلى هذا كان سلفنا الصَّالِحُ ﷺ؛ فهاهو أبو بكر الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول:
"والله لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي"،

(١) «صحيح مسلم» رقم (٢٤٠٨) من حديث زيد بن الأرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقال: "ارْقُبُوا مُحَمَّدًا ﷺ فِي قَرَابَتِهِ".

وعليه درج أهل السنة؛ فنصّوا في كُتُبِهِمْ عَلَى مَحَبَّةِ آلِ الْبَيْتِ، ومباينة مَنْ ظَلَمَهُمْ وتعدّى عليهم (النّواصب)، أو مَنْ غَلَا فِيهِمْ (الرّافضة).
ولقد لَخَّصَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، صَاحِبُ الدَّعْوَةِ الْمَشْهُورَةِ، مُعْتَقَدَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ، حَيْثُ يَقُولُ^(١):

"وقد أوجب الله لأهل بيت رسول الله على الناس حقوقاً..

فلا يجوز لمسلم أن يسقط حقّهم، ويظنّ أنّه من التّوحيد؛ بل هو من الغلوّ..

ونحن ما أنكرنا إلا إكرامهم لأجل ادّعاء الألوهيّة فيهم، أو إكرام المدّعي لذلك".

ولقد عُنِيَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ بِالتَّرْجُمَةِ وَالتَّأْرِيخِ لِآلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْهِمْ..

وأفردوا لتاريخهم مصنّفاتٍ؛ وفاءً بحقّهم، واعترافاً بفضليهم، وإظهاراً

(١) «الرسائل الشخصية» (ص: ٢٨٤).

لشرفهم...

وَهُمْ مَأْجُورُونَ فِي هَذَا، مُثَابُونَ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وهذه الكتبُ المصنَّفةُ في آلِ البيتِ فيها المقبولُ والمردودُ؛ قال
الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا
كَثِيرًا﴾ (٨٢) [النساء].

بل في بعضها الانحرافُ عن جادةِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ..

والغلُوُّ في آلِ البيتِ، ومدحُهم بما ليس فيهم..

والحطُّ على مَنْ خالفهم، ولو كان مُحِقًّا؛ بدعوى محبةِ رسولِ الله ﷺ
وآلِ بيته، والواجبُ العدلُ والإنصافُ، كما قال ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ
بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).

وَأل البيتِ (السَّادةُ والأشرافُ) هم كغيرِهِم من أهلِ الإسلامِ يصيرونَ

(١) «صحيح البخاري» رقم (٣٤٧٥)، و«صحيح مسلم» رقم (١٦٨٨) من حديث عائشة

وَيُخْطِئُونَ، وَلَيْسُوا بِالْمَعْصُومِينَ، ففِيهِمْ مَنْ هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ،
وَفِيهِمْ مَنْ ضَلَّ وَانْحَرَفَ وَابْتَدَعَ؛ بَلْ فِيهِمْ مَنْ صَارَ إِمَامًا فِي الْبَدْعَةِ
كصُوفِيَّةِ حَضَرَمَوْتَ الْخُرَافِيِّينَ (الْعَلَوِيِّينَ)، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ جُهُودِهِمْ فِي
نُشْرِ الْبَدْعَةِ الشَّيْخِ السَّعْدِيِّ فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ «صُوفِيَّةِ حَضَرَمَوْتَ، عَرْضُ
وَنَقْدُ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

وهذه الرِّسَالَةُ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكَ (الْعَبَثُ بِتَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ)، جَمَعْتُهَا
بَعْدَمَا أَطْلَعْتُ عَلَى مَا يَسْرُهُ اللَّهُ مِنْ تَوَارِيخِ الْأَشْرَافِ، فَرَأَيْتُ فِيهَا مَا لَا
يَحْسُنُ إِيرَادُهُ، وَلَا تَلِيقُ نَسْبَتُهُ لِأَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ الشَّرِيفِ، وَرَأَيْتُ مِنَ الْعَبَثِ
وَالْتَعَدِّيِّ مَا لَا يَجُوزُ السُّكُوتُ عَنْهُ.

فَعَزَمْتُ عَلَى إِضْحَاحِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَغْتَرَّ بِهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَ
أُولَئِكَ الْمُؤَرِّخِينَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَلِنَفْيِ الزَّيْفِ الَّذِي أُلْحِقَ بِتَارِيخِ هَؤُلَاءِ
الشُّرَفَاءِ، وَهُمْ - بِمَا أَعَزَّهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الدِّينِ وَالنَّسَبِ الشَّرِيفِ - فِي غِنَى عَنْ
مَجَازِفَاتِ أُولَئِكَ الْمُؤَرِّخِينَ.

وَقَصَّرْتُ الْبَحْثَ عَلَى تَوَارِيخِ (أَشْرَافِ الْحِجَازِ)؛ طَلَبًا لِلِإِيجَازِ؛ إِذْ صَنِيعُ
الْمُؤَرِّخِينَ - الْمُقْصُودِينَ هُنَا - فِي كِتَابَةِ تَارِيخِ الْأَشْرَافِ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ
كَذَلِكَ، مَعَ اخْتِلَافِ مَآرِبِهِمْ، وَتَنَوُّعِ مَجَازِفَاتِهِمْ.. عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ.

ورأيت التَّمثِيلَ بكتابين مشهورين في تأريخ أشراف الحجاز، وهما: (خُلاصةُ الكلام) لأحمد زيني دحلان، و(الإشرافُ على تأريخ الأشراف) لعاتق بن غيث البلادي، وكما قيل: بالمثال يتَّضحُ المقالُ.

والله أسألُ، وبحُبِّي لِنَبِيِّهِ وَآلِ بَيْتِهِ الطَّاهِرِينَ أَتَوَسَّلُ^(١): أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَتَجَاوَزَ عَنَّا، وَيَتَقَبَّلَ مِنَّا، وَيَخْتِمَ لَنَا بِخَيْرٍ، كَمَا أَسْأَلُهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الرِّسَالَةَ وَيُبَارِكَ فِيهَا.. آمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى النَّبِيِّ الْأَمِينِ، وَآلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ، وَصَحَابَتِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَتَبَهُ

حَامِدًا مُصَلِّيًا

سُلْطَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِيدِ

فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ الْحَرَامِ
لِعَامِ أَلْفٍ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ



(١) في كتاب التَّوْحِيدِ الْمَقَرَّرِ فِي التَّعْلِيمِ الْعَامِّ بِالْبِلَادِ السُّعُودِيَّةِ، مَا نَصُّهُ: (التَّوَسَّلُ الْمَشْرُوعُ أَنْوَاعٌ...، الثَّانِي: التَّوَسَّلُ إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا التَّوَسَّلُ، مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحُبِّي لِنَبِيِّكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي).

مِنْ مَقَاصِدِ الْمُؤَرِّخِينَ لآلِ الْبَيْتِ

لقد ابْتُلِيَ آلُ الْبَيْتِ (وأشْرَافُ الْحِجَازِ خَاصَّةً) بِمَنْ يَكْتُبُ فِي تَارِيخِهِمْ وَلَهُ مَارَبٌ أُخْرَى غَيْرَ التَّارِيخِ:

* فَالْصُّوفِيُّ الْخُرَافِيُّ إِذَا أَرَّخَ أَوْ تَرَجَّمَ لِلْأَشْرَافِ أَوْ هَمَّ أَنْ التَّصَوَّفَ الْبَدْعِيَّ^(١) هُوَ مَذْهَبُ آلِ الْبَيْتِ، وَيَجْعَلُ تَارِيخَ الْأَشْرَافِ مَطْيَّةً لِنَشْرِ بَدْعِهِ، وَتَوَارِيخُ صُوفِيَّةٍ حَضَرَ مَوْتَ (الْعُلُوِّيِّينَ) تَشْهَدُ بِهَذَا.

* وَإِذَا كَانَ قُبُورِيًّا يُجِيزُ دَعَاءَ الْأَمْوَاتِ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِهِمْ وَبِنَاءَ الْقِبَابِ عَلَى قُبُورِهِمْ.. تَرَاهُ يُؤَرِّخُ لِلْأَشْرَافِ فَيُظْهِرُهُمْ فِي صُورَةِ الْمَنَاضِلِ الْمُنْتَصِرِ لَتِلْكَ الْعَقِيدَةِ الْمُنْحَرِفَةِ، وَيَنْصِبُ الْعَدَاءَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دَعَاةِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ؛ كَمَا فَعَلَ أَحْمَدُ زَيْنِي دَخْلَانَ فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَشْرَافِ الْحِجَازِ «خِلَاصَةُ الْكَلَامِ»، وَمِمَّا يُوَكِّدُ قَصْدَهُ ذَلِكَ تِلْكَ الدَّعَايَةُ الَّتِي أوردَهَا تَحْتَ عُنْوَانِ الْكِتَابِ (ط ١) وَنَصُّهَا:

(١) وَأَعْنِي بِهِ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الصُّوفِيَّةِ مِنْ انْحِرَافٍ فِي الْمَعْتَقَدِ وَالسُّلُوكِ، وَأَمَّا التَّصَوُّفُ فِي أَوَّلِ ظُهُورِهِ فَكَانَ زُهْدًا وَزِيَادَةً فِي التَّعَبُّدِ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَرَادُ هُنَا.

"قد اشتمل هذا الكتابُ على ما يقضي بالعجبِ العُجابِ، مِنْ الأسلوبِ العجيبِ، والاستطرادِ الغريبِ، فَمِنْ ذلك غزواتُ الشَّريفِ غالبٍ مع الوهابيَّة^(١)، والرَّدَّ عليهم بما هو أمضى مِنَ السُّيوفِ الأشرفيَّة".

قلتُ: فهو إذن قد ألَّفَ تاريخَ أشرافِ الحجازِ للرَّدِّ على مَنْ أسماهم الوهابيَّة؛ يعني: أهلَ السُّنَّةِ والتَّوحيدِ أتباعَ دعوةِ الإمامِ المجدِّدِ مُحَمَّدِ بنِ عبد الوهابِ، ثم أظهره للنَّاسِ في صورةِ تاريخِ آلِ البيتِ.

* وبعضُهم رافضيُّ، إذا أرَّخَ للأشرافِ نسبَ إليهم نقائصَ الرَّافضةِ وبدعها؛ ليُوهمَ أنَّ (الرَّفَضَ) مذهبُ آلِ البيتِ.

* وبعضُ مَنْ أرَّخَ للأشرافِ أرادَ نفعاَ فصرَّ، فتراهُ يمدحُهم بما هو مذمَّةٌ. وسيأتي - إن شاء الله - نقلُ شيءٍ مِنْ كلامِ هذا الصَّنَفِ.

* وبعضُهم -وهم خيرُهم- يؤرِّخُ متحرِّياً الحقَّ والصِّدقَ، دونَ غلوٍّ أو جفاءٍ.



(١) مصطلحُ (الوهابيَّة) أطلقه أعداءُ الدَّعوةِ الإصلاحيةِ التي قامَ بها الإمامُ المجدِّدُ مُحَمَّدُ بنُ عبد الوهابِ، كما أطلقَ أسلافُهم على مذهبِ السَّلفِ ألقاباً للتَّعْيِيرِ والتَّنْفِيرِ: كالحشويَّة والمُجسِّمة.

مصادرُ تاريخِ أشرافِ الحجازِ

إِنَّ الْمُحِبَّ لَأَلِ يَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَعَجَبُ وَيَغْضَبُ مِنْ اعْتِمَادِ بَعْضِ
 الْمُؤَلِّفِينَ فِي تَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ كِتَابًا غَيْرَ مُرَضِّيٍّ، لَا يَلِيقُ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعًا
 فِي تَارِيخِ الْأَشْرَافِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ الْمَرْجِعَ الْوَحِيدَ لِتَارِيخِهِمْ.
 وَهَذَا مَا صَنَعَهُ الْأَسْتَاذُ عَاتِقُ الْبِلَادِي فِي كِتَابِهِ «الْإِشْرَافُ عَلَى تَارِيخِ
 الْأَشْرَافِ»، وَيَعْنِي بِهِمْ (أَشْرَافَ الْحِجَازِ)؛ كَمَا صَرَّحَ فِي مُقَدِّمَتِهِ؛ حَيْثُ
 اعْتَمَدَ فِي كِتَابَتِهِ تَارِيخَ أَشْرَافِ الْحِجَازِ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) عَلَى كِتَابِ دَحْلَانَ
 «خِلَاصَةُ الْكَلَامِ».. لَيْسَ كَثِيرًا؛ بَلْ كَلِيَّةً..
 فَتَرَاهُ مِثْلًا (ص: ٤٤٢-٥٨٨) قَدْ اكْتَفَى بِنَسْخِ كِتَابِ دَحْلَانَ وَأَثْبَتَهُ
 بِحُرُوفِهِ..
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي يَعَادِلُ رُبْعَ الْكِتَابِ تَقْرِيًّا، سِوَى إِيرَادِ
 الْعِبَارَاتِ الْآتِيَةِ:

(١) وَأَمَّا الْأَوَائِلُ فَيَقُولُ عَنْهُمْ عَاتِقُ (ص: ١٠٧): "اعْتَمَدْتُ كَثِيرًا (لَا بِالْكَلِّيَّةِ) عَلَى كِتَابِ
 «الْعَقْدِ الثَّمِينِ»."

- (ص: ٤٤٢): "قال الدَّحْلانُ.."
- (ص: ٤٤٣): "جاء في «خلاصة الكلام».."
- (ص: ٤٤٧): "جاء في «خلاصة الكلام».."
- (ص: ٤٤٨): "قال الدَّحْلانُ.."
- (ص: ٤٥٠): "وبَوَّبَ شيخُ الإسلام (الدَّحْلان) قائلاً.."
- (ص: ٤٥١): "قال السَّيِّدُ دحلان في آخر ترجمة أبيه سعيدٍ.."
- (ص: ٤٥٢): "ثم عقد شيخُ الإسلام (الدَّحْلان) فصلاً عن تولية المذكور، فقال.."
- (ص: ٤٥٦): "قال الدَّحْلان.."
- (ص: ٤٦١): "ترجم له شيخ الإسلام أحمدُ بن زيني دحلان فقال.."
- (ص: ٤٦٥): "قال السَّيِّدُ دحلان بعد ذكر انتقاله بعد تلك المعركة إلى اليمن ثُمَّ الطَّائِف..."
- (ص: ٤٦٧): "وبعد سرِّ الدَّحْلان أخباراً متداخلةً بين مسعود ومحمَّدٍ هَذَا، بَوَّبَ لوفاة محمَّدٍ فقال..."
- (ص: ٤٦٨): "جاء في «خلاصة الكلام»..."
- (ص: ٤٦٨): "قال السَّيِّدُ أحمدُ زيني دحلان وهو يذكر وفاة

الشَّريف مسعود..."

- (ص: ٤٧٣): "عقد الدَّحْلانُ له فصلاً قال فيه..."
- (ص: ٤٧٤): "قال شيخُ الإسلام (الدَّحْلان)..."
- (ص: ٤٧٦): "قال في «خلاصة الكلام»..."
- (ص: ٤٧٧): "ثمَّ قال السيّدُ شيخُ الإسلام..."
- (ص: ٤٧٧): "ثمَّ ذكر الدَّحْلانُ.. فبَوَّبَ قائلاً.."
- (ص: ٤٨٠): "قال السيّد دحلانُ بعد ترجمة عمّه أحمد..."
- (ص: ٤٨٤): "ثم يقول شيخ الإسلام الدَّحْلانُ..."
- (ص: ٤٩٦): "ذكر الدَّحْلانُ بعد وفاة أخيه سُروِرٍ، فقال..."
- (ص: ٤٩٧): "أفاض السيّد زيني دحلان في أخباره فقال..."
- (ص: ٤٩٩): "ثمَّ قطع الدَّحْلانُ ترجمة غالبٍ ليفتح باباً سمّاه:
فتنة الوهّابية، فقال: ابتداء فتنة الوهّابية، مع الرّدّ عليهم بما يُبطل ما
ابتدعوه..."
- (ص: ٤٩٩): "ثم أفاض دحلانُ في موضوعهم (الوهّابية).. وقد
بَوَّبَ قائلاً: ذكُرُ قتالِ الشَّريف غالبٍ للوهّابية..."
- (ص: ٥١١): "ثم بَوَّبَ الدَّحْلانُ لما وقع على أهل الطَّائف، ذكر
شيئاً كثيراً، راجعه إن شئتَ في «خلاصة الكلام»، ثم يقول

الدَّحْلان..."

- (ص: ٥١٣): "ولِما أورده الدَّحْلانُ بَقِيَّةً، فمن شاء راجعَ المرجع المذكور."
- (ص: ٥٢٦): "ثمَّ يَستَطرِد السَّيِّدُ أَحْمَدُ زِينِي..."
- (ص: ٥٢٨) مختصر عن «خلاصة الكلام»
- (ص: ٢٩٢). وذكر هنا أنَّه اجتهد فحذفَ من كلامِ دحلانٍ - أحياناً - كلمة سَيِّدنا؛ لتكرارها .
- (ص: ٥٢٨): "ثمَّ تحدَّث الدَّحْلانُ عن وصول القُواتِ المِصرِيَّة إلى الحجاز.. فيقول..."
- (ص: ٥٣٢): "قال السَّيِّدُ أَحْمَدُ بن زِينِي دحلان، وهو يتحدَّث عن القبض على الشَّريفِ غالِبٍ.."
- (ص: ٥٣٣): "ثمَّ يَقُولُ (دحلان)..."
- (ص: ٥٣٤): "يقول الدَّحْلان..."
- (ص: ٥٣٦): "ثمَّ يَقُول الدَّحْلان..."
- (ص: ٥٣٨): "وبعد أن أفاضَ الدَّحْلان في وقائع عبد المِطَّلَب بن غالِب، ذَكَرَ ولايةَ الشَّريفِ مُحَمَّد بن عبد المُعين، قال.."
 - (ص: ٥٣٩): "إلى قولِهِ -أي الدَّحْلانُ -..."

- (ص: ٥٤١): "ترجم له الدحلان فقال..."
- (ص: ٥٥٩): "ذكر الدحلان.. فقال..."
- (ص: ٥٦١): "ويُضيفُ الدحلانُ..."
- (ص: ٥٦١): "قال الدحلانُ..."
- (ص: ٥٦٥): "يقول الدحلانُ..."
- (ص: ٥٦٨): "بعد أن يذكر الدحلان أخبارَ عبد المطلب بن غالب.. يقول..."
- (ص: ٥٦٩): "إلى أن يقول الدحلانُ..."
- (ص: ٥٧٤): "ولعله عن «خلاصة الكلام»."
- (ص: ٥٧٥): "كلُّهم أخذوا عن «خلاصة الكلام»."
- (ص: ٥٨١): "ويقولُ الدحلانُ.."
- (ص: ٥٨١): "ذكر فتنة حوا."
- (ص: ٥٨٢): "يقول الدحلان..."
- (ص: ٥٨٥): "قال عنه الدحلان..."
- (ص: ٥٨٦): "قال الدحلان إثر ذكر وفاة أخيه عبد الله بن محمَّد..."
- (ص: ٥٨٦): "ثمَّ قال (دحلان)..."

- (ص: ٥٨٧): نقل البلاديُّ ما في «خلاصة الكلام».
- (ص: ٥٨٨): "ذَكَرَ بِدَايَةِ حُكْمِهِ الدَّحْلَانُ، فَقَالَ..."
- (ص: ٥٨٩): "وهكذا لم يذكر عنه السَّيِّدُ أَحْمَدُ زَيْنِي دَحْلَانَ إِلَّا خَبَرَ الْوَلَايَةِ..."
- قلتُ: هَذَا مَا عَمَلَهُ الْمُؤَرِّخُ عَاتِقُ الْبَلَادِيِّ فِي كِتَابِهِ «الإِشْرَافُ عَلَى تَارِيخِ الْأَشْرَافِ».
- وهو لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ صَفًّا جَدِيدًا لِكِتَابِ «خِلَاصَةِ الْكَلَامِ» لِأَحْمَدَ زَيْنِي دَحْلَانَ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ: تَغْيِيرُ اسْمِ الْمُؤَلِّفِ، وَالتَّعْلِيقُ - دُونَ تَحْقِيقٍ - عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ:
- كَقَوْلِ الْبَلَادِيِّ (ص: ٤٦١) مَعْلَقًا عَلَى كِتَابِهِ (وَأَصْلُهُ لِأَحْمَدَ زَيْنِي دَحْلَانَ):
- "وَنَلَا حَظُّ هُنَا أَنَّهُ لَمْ تُذَكَّرْ مَدَّةُ وَلَايَةِ الشَّرِيفِ مَسْعُودٍ وَلَا ذُرِّيَّتِهِ، فَلَعَلَّهَا سَقَطَتْ سَهْوًا...؟!"
- وَعَلَّقَ الْبَلَادِيُّ (ص: ٤٩٩) عَلَى كِتَابِهِ (وَأَصْلُهُ لِأَحْمَدَ زَيْنِي دَحْلَانَ):
- بِقَوْلِهِ:
- "وَلَا شَكَّ أَنَّ الدَّحْلَانَ لَوْ كَانَ فِي زَمَانِنَا لَتَخَلَّى عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ". كَذَا يَقُولُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَثْبَتَهُ فِي صُلْبِ كِتَابِهِ «الإِشْرَافِ».

- وَعَلَّقَ الْبِلَادِيُّ (ص: ٥٠٧) عَلَى كِتَابِهِ (وَأَصْلُهُ لِدَحْلَانَ) بَعْدَ ذِكْرِ
شِنَاعَةِ لِلشَّرِيفِ غَالِبٍ بِقَوْلِهِ:
"يَلَاظُ الْقَارِئُ أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ مِنْ صُنْعِ مُؤَرِّخِينَ مُوَالِينَ لِلشَّرِيفِ،
وَلَا يُضْمَنُ مِنَ الْمُوَالِي التَّحْسِينِ."
وَمَعَ ذَلِكَ نَقَلْنَا الْبِلَادِيَّ وَأَثْبَتْنَا فِي صُلْبِ كِتَابِهِ!
- وَعَلَّقَ الْبِلَادِي (ص: ٥١٤) عَلَى كِتَابِهِ (وَأَصْلُهُ لِأَحْمَدَ زَيْنِي دَحْلَانَ):
بِقَوْلِهِ:
"مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ هَذِهِ الْفَرَاقَاتِ (...) الَّتِي حَذَفْنَا مَا فِيهَا، فَلْيُرَاجِعْ
«خِلَاصَةَ الْكَلَامِ»."
- وَبَيَّنَّ (ص: ٥٢٨) جُهِدَهُ فِي «تَارِيخِ الْأَشْرَافِ» هَذَا، فَقَالَ مَعْلَقًا عَلَى
كَلَامِهِ (وَأَصْلُهُ لِدَحْلَانَ):
"نَحْذِفُ أَحْيَانًا كَلِمَةً (سَيِّدْنَا) لِتَكَرَّارِهَا."



براءةُ أشْرافِ الحِجازِ مِنْ تاريخِ دحلانَ

لقد جعل البلاديُّ كتابَ دحلانِ العمدةَ في تاريخِ متأخريِ أشْرافِ الحِجازِ، حتَّى ليُخيَّلُ للقارئِ أنَّه لا يوجدُ لهم -مع شرفِهم- غيرُ هذا التاريخِ الدَّحلانيِّ؟!

لكنَّ عقلاءَ الأشْرافِ يتبرَّؤون مِنْ كتابِ دحلانِ «خلاصة الكلام»؛ وذلك لأُمورٍ منها:

أَوَّلًا:

سوءُ معتقدهِ الَّذي حاولَ إلصاقَه بالأشْرافِ؛ ليتستَرَّ بهم.. فالرَّجلُ خُرَافِيٌّ قُبُورِيٌّ^(١)، عدُوٌّ لدعوةِ التَّوْحِيدِ والسَّنةِ وأهلِها، وعلى رأسِهِم الإمامُ المجدِّدُ مُحَمَّدُ بنُ عبد الوهَّابِ صاحبُ الدَّعوةِ السَّلفيَّةِ المشهورةِ الَّتِي عَمَّتِ اليَومَ أرجاءَ الدُّنيا، وتبيَّنَ للمُنْصِفِينَ نقاؤها وصفاءُها، ولزومُها طَريقَةَ سَلَفِ الأُمَّةِ، وكذبُ الدَّعاياتِ الَّتِي بُنِيتْ حولَها، وذلك بعدَما رأى المسلمون على اختلافِ بلدانِهِم أهلَها،

(١) انظر ما كتبه في الرَّدِّ على الوهَّابيَّةِ.. رَعمَ: «خلاصة الكلام» (ص: ١٣٨-١٦١).

وَسَمِعُوهُمْ وَهُمْ يَخْطُبُونَ وَيَدْرُسُونَ فِي الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَغَيْرَهُمَا مَدَّةَ
مِائَةِ عَامٍ تَقْرِيْبًا، أَي: مِنْ بَعْدِ ضَمِّ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودٍ لِلْحِجَازِ إِلَى
يَوْمِنَا، فَلَمْ يَسْمَعُوا تِلْكَ الْأَبَاطِيلَ الَّتِي كَانَ يَرَوِّجُهَا دَحْلَانُ وَأَعْوَانُهُ، وَلَمْ
يَرَوْا إِلَّا الدَّعْوَةَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

ثَانِيًا:

وَالْأَشْرَافُ الْعُقَلَاءُ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ تَارِيخِ دَحْلَانٍ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ
افْتِرَاءٍ وَبُهْتَانٍ.

وَمِنْ أَكَاذِيبِ دَحْلَانٍ:

- وَصَفَهُ دَعْوَةَ الْإِمَامِ الْمَجْدِدِ بِأَنَّهَا: فِتْنَةُ الْوَهَّابِيَّةِ، وَبَدْعَةٌ بَاطِلَةٌ
«الخلاصة» (ص: ٢٢٧).
- وَزَعَمَهُ (ص: ٢٢٧) أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ كَفَّرَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا
كَذِبٌ نَفَاهُ الْإِمَامُ الْمَجْدِدُ فِي رِسَالَتِهِ^(١)، وَسَيَأْتِي أَنَّ التَّكْفِيرَ حَقٌّ: هُوَ
الدَّحْلَانُ وَشِيعَتُهُ.
- وَزَعَمَ (ص: ٢٢٨) أَنَّ الْإِمَامَ الْمَجْدِدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ صَاحِبُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: وَأَمَّا الْقَوْلُ: بَأَنَّا نَكْفُرُ بِالْعُمُومِ؟! فَذَلِكَ مِنْ بُهْتَانِ
الْأَعْدَاءِ، الَّذِينَ يَصُدُّونَ بِهِ عَنْ هَذَا الدِّينِ، وَنَقُولُ: سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.
«الرسائل الشخصية» (١٠١ / ٥).

عقيدة زائغة.

- وكذب بعدها، فزعم دون بُرهانٍ: أنَّ مشايخَ محمد بن عبد الوهاب كانوا يتفرسون فيه الإلحاد والضلال، ويقولون: سيضلُّ هذا ويضلُّ الله به من أبعدُه وأشقاهُ.

قلت: هذا كذب، بل قد أسعد الله من اتبعه، وهده إلى طريقة السلف الصالح، والشقي حقاً من اتبع دحلان في أباطيله.

- وكذب على الإمام المجدد فزعم (ص: ٢٣٢) أنه يمنع زيارة قبر النبي ﷺ.

- ولم يستح دحلان حيث يقول (ص: ٢٣٥): "كان محمد بن عبد الوهاب يأمر -أيضاً- بحلق رؤوس النساء اللاتي يتبعنه".

- وقال دحلان (ص: ٢٣٦) عن الإمام المجدد: "أمر في الأحساء أن تجعل بعض قبور الأولياء محلاً لقضاء الحاجة".

وهذا من كذب دحلان.

- وقال (ص: ٢٣٧) عن الإمام المجدد: "آواه أهل الدرعية، وظن بعض منهم أنه رسول لكافة البرية".

- وقال (ص: ٢٣٦-٢٣٧) عن الإمام المجدد: "كان يعرض لبعض الغوغاء الطغام بدعوات (دعوى) النبوة، ويفهمهم ذلك من فحوى

الكلام".

- وقال عنه (ص: ٢٣٧): "إِنَّهُ يُنْكِرُ عِلْمَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْفِقْهِ وَالتَّدْرِيسَ لَهُذِهِ الْعُلُومِ، وَيَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بَدْعَةٌ".

قلتُ: هذه الأكاذيب كلها لم يُورد لها مستنداً، وما في كُتُبِ الإمام المُجدِّدِ ورسائله يخالفها.

- ومن كذبه، ما نسبهُ إلى عثمان المُضَافِيّ دون سندٍ حيث يقول (ص: ٢٨٩):

"قال عثمان: قد أباح لنا سُعودٌ قَتَلَ هؤلاء المُشركين في الحِلِّ والحرم، وإنَّ علماء الدَّرْعِيَّةِ وجدوا هذا القولَ في حاشية كتابٍ للشيخ محمد بن عبد الوهاب.. ولكن اكنتموا هذا الأمر؛ فإنه سرٌّ مكتومٌ. ثُمَّ أَظْهَرَ -أي: عثمان- للنَّاسِ خلافَ ما أَبْطَنَ، وَأَنَّ سُعودًا أَمَرَهُ بِإِصْلَاحِ.."

قلتُ: ذلك السَّرُّ المكتوم (المكذوب) لم يُبرهن عليه دحلانٌ، ولا أَظْهَرَ لنا تلك الحاشية المزعومة، والذي وَقَعَ بِحَمْدِ اللَّهِ هو الإِصْلَاحُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ سُعودٌ ظاهراً وباطناً.

ثالثاً:

وكذلك يتبرأُ أَشْرَافُ الْحِجَازِ الْعُقَلَاءُ مِنْ تَارِيخِ دَحْلَانَ لِبِذَاءَةِ لِسَانِ صَاحِبِهِ، وَسَوْءِ أَدَبِهِ..

ومن ذلك:

- تَغْيِيرُهُ الْإِمَامَ الْمَجْدِدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِأَنَّهُ أَظْهَرَ عَقِيدَتَهُ فِي الدَّرْعِيَّةِ بِلَادِ مُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابِ.
- ثُمَّ وَصَفَ بَعْدَهَا عُلَمَاءَ نَجْدٍ بِأَنَّهُمْ: "ضَحَكَةٌ وَمَسْخَرَةٌ، كَحُمُرٍ مُسْتَنْفِرَةٍ فَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ." (ص: ٢٢٨).
- وَشَبَّهَ الْإِمَامَ الْمُجْدِدَ بِإِبْلِيسَ حَيْثُ قَالَ (ص: ٢٢٩): "وَقَدْ عَاشَ مِنَ الْعُمُرِ سَنِينَ حَتَّى كَادَ أَنْ يُعَدَّ مِنَ الْمُنْظَرِينَ."
- وَقَالَ (ص: ٢٢٩): "وَأَرَّخَ بَعْضُهُمْ وَفَاتَهُ بِقَوْلِهِ: بِهَا هَلَكَ الْخَيْثُ."
- وَقَالَ (ص: ٢٣١): "كَانَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ يَقْسِمُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا يَأْمُرُهُ بِهِ شَيْطَانُهُ وَهَوَاهُ."
- وَقَالَ (ص: ٢٣٥): قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: "الْمُرَادُ مِنْ قَرْنِي الشَّيْطَانِ مُسَيْلَمَةُ الْكَذَّابِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ."
- وَوَصَفَ الْإِمَامَ الْمَجْدِدَ (ص: ٢٣٥) بِأَنَّهُ: "كَهَيْئَةِ الثَّوْرِ لَا يَزَالُ يَلْعَقُ بَرَاظِمَهُ."
- وَوَصَفَ الْإِمَامَ الْمَجْدِدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ص: ٢٣٦) بِأَنَّهُ: "طَاغِيَةٌ."
- وَوَصَفَ (ص: ٢٧٨) دَعْوَةَ التَّوْحِيدِ الَّتِي قَامَ بِهَا الْإِمَامُ الْمَجْدِدُ بِأَنَّهُ:

"دينُ رِعاةِ الغنمِ". وأنَّ كلامَهُم: "يَعْلَمُهُ الْبَهَائِمُ وَالْأَنْعَامُ".
 قلتُ: نعوذُ بِاللّهِ مِنَ الْكِبَرِ وَاحْتِقَارِ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ، فِيهِ الْحَدِيثُ
 «الْكِبَرُ بَطَرٌ وَغَمَطٌ النَّاسِ». أي: احتقارُهُم.

رابعاً:

وعقلاءُ الحِجَازِ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ تَارِيخِ دِحْلَانَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ تَكْفِيرِيٌّ جَلْدٌ،
 وَيُرِيدُ الْصَّاقَ هَذَا الْعَارِ بِهِمْ..

وَمِنْ عِبَارَاتِهِ فِي تَكْفِيرِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ وَأَتْبَاعِهِ الْمُوَحِّدِينَ:
 - قوله (ص: ٢٢٨) عن عقيدة الإمام المُجَدِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ،
 وَالسُّعُودِيِّينَ:

"هي مشتملةٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَكْفُرَاتِ".

- وَنَسَبَ إِلَى الْأَشْرَافِ أَمْرًا كُبَّارًا، حَيْثُ قَالَ (ص: ٢٢٨) عَنْ
 السُّعُودِيِّينَ:

"أَمَرَ الشَّرِيفُ مَسْعُودٌ قَاضِي الشَّرْعِ أَنْ يَكْتُبَ حُجَّةً بِكُفْرِهِمْ،^(١) لِيَعْلَمَ بِهِ
 الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ."

(١) ومعنى كلام دحلان: أَنَّ التَّكْفِيرَ فِي دَوْلَةِ الشَّرِيفِ كَانَ بِأَمْرِ مَلَكِيٍّ؟! لَا بِالْحُجَّةِ
 وَالْبُرْهَانِ، وَقَاضِي الشَّرْعِ يُنْفِذُ مَا أَمَرَ بِهِ، فَيُصَدِّرُ صَكًّا شَرْعِيًّا بِكُفْرِ مَنْ أَمَرَهُ الشَّرِيفُ
 بِتَكْفِيرِهِ، وَلَوْ كَانُوا أُمَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كدَوْلَةِ ابْنِ سُعُودِ الْمَكْفُرَةِ هُنَا.

- وزعم دحلانُ أنَّ علماءَ مَكَّةَ تكفيرِيُّونَ مثلهُ؛ فقد قالَ عنِ السُّعوديِّينَ (ص: ٢٢٨):

"لَمَّا اخْتَبَرَهُمْ عُلَمَاءُ مَكَّةَ وَجَدُوهُمْ لَا يَتَدَيَّنُونَ إِلَّا بِدِينِ الزَّانِدَةِ".
وقال أيضًا:

"ثَبَّتَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ، كَمَا ثَبَّتَ فِي دَوْلَةِ الشَّرِيفِ مَسْعُودٌ"^(١).

- وذكر (ص: ٢٣٠) كُفْرَ الإمامِ المجدِّدِ والسُّعوديِّينَ؛ لأنَّهم يَنْتَقِصُونَ النَّبِيَّ وَيَكْرَهُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ؟!

وهذا مِنْ كَذِبِ دحلانَ، وَمَعَ ذَلِكَ قالَ:

"قال بعضُ العلماءِ: إِنَّ ذَلِكَ - أَي: فِعْلَ الوَهَابِيَّةِ - كُفْرٌ فِي الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ؛ بَلْ هُوَ كُفْرٌ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الإِسْلَامِ"^(٢).

- وبعدَ هَذَا كُلِّهِ زَعَمَ دحلانُ أَنَّ شَرِيفَ مَكَّةَ أَذِنَ لِلوَهَابِيِّينَ بِالْحَجِّ - مَعَ أَنَّهُ كَفَرَهُمْ؟! - مُقَابِلَ عَرْضٍ مِنَ الدُّنْيَا..

قال دحلانُ (ص: ٢٢٨):

"فَأَجَابَهُمْ شَرِيفُ مَكَّةَ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَدْتُمْ الوُصُولَ لِلْحَجِّ أَخَذَ مِنْكُمْ فِي كُلِّ

(١) إِنْ ثَبَّتَ مَا يَقُولُهُ دحلانُ - وهو غيرُ صدوقٍ - فقد كانت مَكَّةُ تُعْجُ تَكْفِيرًا، تَبَعَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ السَّاسَةَ.

(٢) صَدَقَ مَنْ قالَ: أَهْلُ العُقُولِ فِي رَاحَةٍ.

سَنَةٍ وَعَامٍ صَرْمَةً مِثْلَمَا نَأْخُذُهَا مِنَ الْأَعَاجِمِ، وَآخُذُ مِنْكُمْ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ مِائَةً مِنَ الْخَيْلِ الْجِيَادِ، فَعُظِّمَ عَلَيْهِمْ تَسْلِيمُ هَذَا الْمَقْدَارِ وَأَنْ يَكُونُوا مِثْلَ الْعَجَمِ، فَامْتَنَعُوا مِنَ الْحَجِّ فِي مَدَّتِهِ كُلِّهَا."^(١)

- وَزَعَمَ دَحْلَانُ (ص: ٢٣١) أَنَّ أَحَادِيثَ الْخَوَارِجِ تَصَدَّقُ عَلَى ابْنِ

عَبْدِ الْوَهَّابِ وَاتَّبَاعِهِ؟!

قُلْتُ: بَلْ تَصَدَّقُ وَاللَّهِ عَلَى التَّكْفِيرِيِّ دَحْلَانُ وَشِيعَتِهِ.

- وَكَذَبَ دَحْلَانُ، فَزَعَمَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُجَدِّدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ، كَمَا

يَقُولُ (ص: ٢٣١):

"أَتَى بَدِينٍ جَدِيدٍ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَلْ مِنْ دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا الْقُرْآنَ، مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَبِلَهُ ظَاهِرًا فَقَطْ لئَلَّا يَعْلَمَ النَّاسُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِ".

قُلْتُ: مَنْ قَرَأَ «كِتَابَ التَّوْحِيدِ» لِلْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ يَعْلَمُ كِذْبَ دَحْلَانِ، فَقَدْ

زَيَّنَ الْإِمَامُ أَبُوَابَهُ بِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيَانِ التَّوْحِيدِ، الَّذِي نَفَرَ مِنْهُ دَحْلَانُ.

- وَقَالَ (ص: ٢٣٢) عَنِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ: "فُبْهَتَ الَّذِي كَفَرَ."

(١) أَلَيْسَ هَذَا مِنَ الصَّدِّ عَنْ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالْبَاطِلِ؟

- وذكر (ص: ٢٣٢) أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ سُئِلَ عَنْ دِينِهِ عَمَّنْ أَخَذَهُ، فَقَالَ: "وَحْيِي إِلَهُامٍ كَالْخَضِرِ".
وهذا كَذِبٌ عَلَى الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ، وَإِلَّا فَأَيْنَ مَصْدَرُهُ، وَفِي أَيِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ هُوَ؟!..

صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَسْتَخَفْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». ^(١)

خامساً:

وَعُقْلَاءُ أَشْرَافِ الْحِجَازِ يَتَبَرَّوْنَ مِنْ تَارِيخِ دِحْلَانٍ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ ادِّعَاءِ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَمَعْرِفَةِ مَا فِي الْقُلُوبِ وَمِنْ ذَلِكَ:
- كَذِبُهُ عَلَى الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ؛ حَيْثُ قَالَ (ص: ٢٢٩):
"كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُوَلَّعًا بِمِطَالَعَةِ أَخْبَارِ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ كَاذِبًا كَمُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ" ^(٢) وَسَجَّاحٍ وَالْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ وَطَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ وَأَضْرَابَهُمْ، فَكَانَ يُضْمِرُ فِي نَفْسِهِ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ إِظْهَارُ هَذِهِ الدَّعْوَى لَأَظْهَرَهَا".
قُلْتُ: مُؤَرِّخُ الْأَشْرَافِ الْمَزْعُومُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْكَذِبِ الصُّرَاحِ؛ إِذْ كَيْفَ يَعْلَمُ مَا أَضْمَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي نَفْسِهِ، وَهُوَ قَدْ وُلِدَ بَعْدَ

(١) «صحيح البخاري» رقم (٦١٢٠) من حديث أبي مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) والكذاب - كما ترى - دحلان، لا محمد بن عبد الوهاب.

مُوتِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ بَعَشْرَاتِ السِّنِينَ؟!

- وَأُورِدَ دَحْلَانُ (ص: ٢٠١-٢٠٢) قَصِيدَةً لِلْفَاسِيِّ ادَّعَى فِيهَا عِلْمَ مَا

سَيَقَعُ مِنْ حَوَادِثِ الْغَيْبِ بَعْدَ ظُهُورِ نَجْمٍ؟!

وَقَدْ ذَكَرَ دَحْلَانُ أَنَّ هَذَا النَّجْمَ ظَهَرَ فِي عَامِ ١١٨٤ هـ، ثُمَّ قَالَ الدَّحْلَانُ:

"وَالْقَصِيدَةُ بَائِيَّةٌ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى ظُهُورِ طَائِفَةِ الْوَهَابِيَّةِ...، وَقَالَ الشَّيْخُ

عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الشَّكُورِ فِي «تَارِيخِهِ»: وَأَرَادَ (الْفَاسِيَّ) بِذَلِكَ أَنَّ الطَّائِفَةَ

الْوَهَابِيَّةَ تَدْخُلُ مَكَّةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَامًا.^(١) يَعْنِي: مِنْ ظُهُورِ ذَلِكَ النَّجْمِ...؟!

فَبِاللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ يَلِيقُ أَنْ تُنْسَبَ هَذِهِ الْكُتُبُ الْخُرَافِيَّةُ لِآلِ بَيْتِ رَسُولِ

اللَّهِ وَتُعْتَمَدَ فِي التَّارِيخِ لِأَشْرَافِ الْحِجَازِ؟!

وَعَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الشَّكُورِ الَّذِي اسْتَدَلَّ دَحْلَانُ بِكَلَامِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ، قَالَ

عَنْهُ الْبَلَادِيُّ (ص: ٥٢٢) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَارِيخَهُ عَنْ أَشْرَافِ مَكَّةَ:

"وَالدَّحْلَانُ أَخَذَ كُلَّ أَوْ جُلٍّ هَذِهِ الْحَوَادِثِ عَنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ، لَكِنَّهُ

هَذَّبَ مِنْ أَسْلُوبِهَا فَاكْتَفَيْتُ بِالْمُهَذَّبِ".

أَيُّ: أَنَّ سَنَدَ تَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ عِنْدَهُ هَكَذَا: أَحْمَدُ زَيْنِي دَحْلَانُ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الشَّكُورِ!؟.. وَكِلَاهُمَا كَذَّابٌ غَيْرُ مَأْمُونٍ، وَلَا مَشْكُورٌ.



(١) وَاسْأَلْ أَتِيهَا الْمُوَحَّدُ: مَا حُكْمُ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ؛ وَصَدَّقَ مَنْ ادَّعَاهُ؟

وَالْحَقُّ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَعْدَاءُ

وَمَعَ تَعَمُّدٍ دَحْلَانٍ نَشَرَ الْأَكَاذِبِ وَالْأَبَاطِيلِ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَقَّ غَلَّابٌ، فَتَرَاهُ
يَصْرُخُ بِهِ أحيانًا شَاهِدًا عَلَى نَفْسِهِ بِالْبُهْتَانِ..

لَقَدْ أَنْطَقَ اللَّهُ هَذَا الْعَدُوَّ فَشَهِدَ لِلْإِمَامِ الْمَجْدِدِ وَدَعْوَتِهِ:

- قَالَ (ص: ٢٢٨): "وَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ: إِنَّمَا أَدْعُوكُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ وَتَرْكِ
الشِّرْكِ بِاللَّهِ."

- وَقَالَ (ص: ٢٣٣): "أَمَرَ الْبَوَادِيَّ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْعَهُمْ
مِنَ النَّهْبِ، وَمِنْ بَعْضِ الْفَوَاحِشِ الظَّاهِرَةِ كَالزَّنا وَاللُّوَاطِ، وَكَتَائِبِينَ
الطُّرُق^(١)، وَالدَّعْوَةَ إِلَى التَّوْحِيدِ."

- وَقَالَ عَنْهُ (ص: ٢٣٧): "مُظْهِرًا لَهُمْ أَنَّهُ يُرِيدُ التَّوْحِيدَ الصَّحِيحَ،
والتَّبَرِّيَّ مِنَ الشِّرْكِ."

- وَقَالَ (ص: ٢٣٧): "كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ مَعَهُمْ كَالنَّبِيِّ فِي أُمَّتِهِ،
لَا يَتْرَكُونَ شَيْئًا مِمَّا يَقُولُهُ، وَلَا يَفْعَلُونَ شَيْئًا إِلَّا بِأَمْرِهِ، وَيَعْظُمُونَهُ غَايَةَ
التَّعْظِيمِ، وَيَجْلُونَهُ غَايَةَ التَّبْجِيلِ."

(١) أَي: سَعَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ مَعَ دَوْلَتِهِ السُّعُودِيَّةِ لِتَأْمِينِ السُّبُلِ.

- وشهد دحلان (ص: ٢٧٨-٢٧٩) بأنَّ الإمامَ سعودَ بنَ عبد العزيزٍ
وَحَدَّ الْمُصَلِّينَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَأَبْطَلَ تَعَدُّدَ
الْجَمَاعَاتِ الْمَحْدَثِ.

وقال (ص: ٢٧٩) عَنِ الْإِمَامِ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ لَمَّا
فَتَحَ الْحِجَازَ:

"أَمَرَ أَنْ يَأْتِيَهُ النَّاسُ بِالشِّيشِ وَآلَاتِ اللَّهْوِ ذَوَاتِ الْأُوتَارِ، وَأَمَرَ عَلَى ذَلِكَ
جَمَاعَةً مِنْ قَوْمِهِ لِيَحْرِقُوهَا بِالنَّارِ."



أَرَادَ نَفْعًا فَضَرَّ

نَسَبَ دَحْلَانُ إِلَى أَشْرَافِ الْحِجَازِ الشَّنَائِعِ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَمْدَحُهُمْ، فَمِنْ ذَلِكَ:

- ذَكَرَ (ص: ٢٢٨) أَنَّ الشَّرِيفَ مَسْعُودَ بْنَ سَعِيدٍ مَنَعَ السُّعُودِيِّينَ مِنْ أَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ، قَالَ:

"فَأَرْسَلُوا يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي الْحَجِّ...، وَطَلَبُوا الْإِذْنَ فِي الْحَجِّ وَلَوْ بِمَقَرَّرٍ يَدْفَعُونَهُ كُلَّ عَامٍ."

- وَنَسَبَ إِلَيْهِمُ الْغَدْرَ وَإِهَانَةَ الضَّيْفِ وَالْوَفْدِ؛ فَقَدْ ذَكَرَ (ص: ٢٢٨) أَنَّ ثَلَاثِينَ عَالِمًا نَجْدِيًّا وَقَدُّوا لِمَنَاظَرَةِ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ بِأَمْرِ مِنَ الشَّرِيفِ مَسْعُودِ بْنِ سَعِيدٍ^(١)، وَكَانَ خَاتِمَةَ هَذِهِ الْمَنَاظَرَةِ خَرَقُ الشَّرِيفِ لِلْأَعْرَافِ وَالشَّهَامَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ كَمَا نَسَبَ ذَلِكَ لَهُ دَحْلَانُ؛ حَيْثُ قَالَ عَنِ الْعُلَمَاءِ النَّجْدِيِّينَ أَضْيَافِ الشَّرِيفِ:

(١) فَهُوَ الَّذِي دَعَاهُمْ، وَهُمْ أَضْيَافُهُ، وَحُقُّ الضَّيْفِ عِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِكْرَامُهُ.

"أمر - الشريف مسعود - بسجن أولئك الملاحدة الأندال، ووضعهم في السلاسل والأغلال، فسجن منهم جانباً وفر الباقيون، ووصلوا إلى الدرعية، وأخبروا بما شاهدوا."

قلت: لعل الدحلان يكذب؛ إذ لا يُعقل أن يتعامل الأشراف مع أضيافهم ومن يفد إليهم (٣٠ عالمًا) بهذه الطريقة الهمجية؟! وفي بلد الله الحرام؟!.. والله لو دخل بلدنا مشرك بأمان لكان الواجب حمايته وعدم أذاه حتى يرجع لمأمنه؛ كما قال الله: ﴿ثُمَّ أَلْغَاهُ مَأْمَنُهُ﴾ [التوبة: ٦]، فكيف وهؤلاء مسلمون موحدون جاؤوا في سفارة بطلب من الشريف نفسه؟! من الشريف نفسه؟!

- ووصف دحلان الشريف غالبًا باستعمال أساليب المنافقين في التعامل مع دعوة الإصلاح وأهلها، قال (ص: ٢٩٢) بعد ذكر ضم السعوديين للحجاز:

"ثم أمر مولانا الشريف بهدم قبب الصالحين؛ لتطيب قلوب أولئك المعاندين، وأمر أهل جدة ومكة بالإمساك عن شرب التبنك، وأن لا يباع في حائوت، وأمر الناس أن يدخلوا المسجد حين يسمعون الأذان لأداء صلاة الجماعة.."

ثم قال (ص: ٢٩٤):

"يَفْعَلُ ذَلِكَ - أَي: الشَّرِيفُ غَالِبٌ - مَدَافَعَةً عَنْ نَفْسِهِ، وَحِمَايَةً لِبَقَاءِ مُلْكِهِ.. وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يُكَاتِبُ الدَّوْلَةَ الْعَلِيَّةَ (التُّرْكِيَّةَ) سِرًّا، وَيَحْتُثُّهُمْ عَلَى تَعَجِيلِ تَجْهِيزِ عَسَاكِرِهِمْ؛ لِإِنْقَاذِ الْحَرَمَيْنِ مِنَ الْوَهَّابِيَّةِ".^(١)

وَمِنَ الْعَجَائِبِ مَا ذَكَرَهُ دَحْلَانُ (ص: ٢٩٧-٢٩٩) مِنْ تَعَامُلِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِأَشَا مَعَ الشَّرِيفِ غَالِبٍ بِالْأَسْلُوبِ نَفْسِهِ، فَكَانَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ - كَمَا ذَكَرَ دَحْلَانُ - يَعْظُمُ غَالِبًا وَيَقْبَلُ يَدَهُ، حَتَّى خَدَعَهُ وَقَبَضَ عَلَيْهِ وَأَرْسَلَهُ هُوَ وَأَوْلَادَهُ وَحَرِيمَهُ إِلَى الْمَنْفَى (سِلَانِيك) وَمَاتَ هُنَاكَ. وَمِمَّا قَالَهُ دَحْلَانُ:

"وَبَعْدَ الْقَبْضِ عَلَى الشَّرِيفِ غَالِبٍ نَهَبَتِ الْعَسَاكِرُ دَارَهُ الَّتِي بِجِيَادٍ، وَأَخَذُوا مِنْهَا أَمْوَالًا كَثِيرَةً، وَأَخْرَجُوا أَهْلَهُ مِنْهَا بِصُورَةٍ شَنِيعَةٍ.



(١) وَهُوَ هُنَا يَمْدَحُهُ: أَنَّهُ أَقَامَ شَرَائِعَ الدِّينِ، حِمَايَةً لِمُلْكِهِ وَكَيْدًا لِلْوَهَّابِيَّةِ؟! نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الصَّدِيقِ...

ما الَّذِي صَنَعَهُ الْبِلَادِيُّ^(١) بِتَارِيخِ الْأَشْرَافِ

لقد أثنى البِلَادِيُّ في مقدمته (ص: ١٠)، على كتابه (الإشراف على تاريخ الأشراف)، بقوله:

"فهذا تأريخهم (أشراف الحجاز) تأريخاً موثقاً".

كَذَا قَالَ.. لَكِنَّهُ - كَمَا تَقَدَّمَ - إِنَّمَا اكْتَفَى بِنَسْخِ كِتَابِ دَحْلَانَ «خلاصة الكلام» كما هو، ولم يزد عليه من غيره، في ذلك الجزء المهم من تاريخه، وهو ما يعادل ربع الكتاب تقريباً، ويشتمل على تاريخ متأخري الأشراف. والمؤرخ دحلان - كما تقرر - (فاقد المصداقية)، فكيف يجعله البِلَادِيُّ المرجع الوحيد في تاريخ آل بيت رسول الله ﷺ؟!.. بل زاد على هذا فكال المدح في مواضع عدّة لدحلان وكتابه؛ حتى إنَّ القارئ غير البصير ليتوهم أنَّ ذلك الكذاب أوثق من أرخ لأشراف الحجاز:

(١) وبعد ذكر شيء من جنایات الدحلان على تاريخ أشراف الحجاز، أورد هنا مجازفات مُريده ووارث علمه (البِلَادِيُّ) في كتابه «الإشراف على تاريخ الأشراف».

* فَقَدْ وَصَفَ الْبِلَادِيَّ دَحْلَانَ بِـ (شيخ الإسلام) ^(١) كما في (ص: ١٠٠، ٤٦١، ٤٧٤، ٤٧٧).

* وَعَلَّلَ اعْتِمَادَهُ كُتَيْبَةً فِي تَارِيخِ الْأَشْرَافِ عَلَى كِتَابِ دَحْلَانَ «خِلَاصَةُ الْكَلَامِ» دُونَ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ:

"عَوَّلْتُ عَلَى كِتَابِ الدَّحْلَانِ فِي مِثْلِ هَذِهِ التَّرَاجِمِ لِسَبَبَيْنِ: أَوَّلُهُمَا أَنَّهُ اسْتَفْرَغَ أَقْوَالَ ^(٢) مَنْ سَبَقَهُ.

وِثَانِيَهُمَا أَنَّهُ صَاغَهَا فِي أَسْلُوبٍ يَلَائِمُ فَهْمَ هَذَا الْعَصْرِ." ^(٣)

* وَفَضَّلَ الدَّحْلَانُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى غَيْرِهِ فَقَالَ (ص: ٥٣٦):
"وَالدَّحْلَانُ أَوْفَى؛ لِأَنَّهُ مُؤَرِّخُ مَادَّتِنَا الْمُتَخَصَّصُ".

قُلْتُ: وَاحْزَنَاهُ إِذَا كَانَ دَحْلَانُ الْكَذَّابُ هُوَ الْمُؤَرِّخُ الْمُتَخَصَّصُ فِي تَارِيخِ آلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* وَمَعَ كَثْرَةِ أَكَاذِبِهِ وَعَدَمِ تَحْرِيهِ إِلَّا أَنَّ الْبِلَادِيَّ قَالَ عَنْهُ (ص: ٤٥٤):
"هَذِهِ رِوَايَةُ السَّيِّدِ أَحْمَدَ الدَّحْلَانِ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَاصِرًا لِلشَّرِيفِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَرَجَعَهُ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ مُؤَرِّخٌ غَيْرُ مَتَّهِمٍ".

(١) وَاعْجَبًا: كَذَّابٌ، وَيُوصَفُ بِـ (شيخ الإسلام)؟!.

(٢) بَلْ أَكَاذِبَ.

(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ الْبُذِيِّ فِي السَّبِّ وَالشَّتْمِ وَالتَّحْقِيرِ، وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ.

فَانْظُرْ إِلَى غُلُوِّ الْبِلَادِيِّ فِي دَحْلَانٍ: مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَاصِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ
مَرْجِعَهُ.. إِلَّا أَنَّهُ..

* وَمَعَ هَذِهِ الشُّكُوكِ وَغَيْرِهَا-: غَيْرُ مَتَّهِمٍ عِنْدَ الْبِلَادِيِّ..
وَأَمَّا غَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ شَاهِدَ عَيَانٍ - كِابِرَاهِيمَ رَفَعْتَ بَاشَا - فَهُوَ كَذَّابٌ عِنْدَ
الْبِلَادِيِّ؛ كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَبْحَثٍ مُسْتَقِلٍّ.
وَالْبِلَادِيُّ يَكْذِبُ كُلَّ أَحَدٍ إِذَا لَمْ يُسْنِدْ إِلَّا دَحْلَانٍ؛
فَهَا هُوَ يَقُولُ عَنْ كِتَابِ «الْمُلُوكِ الْهَاشِمِيِّينَ»:
"مُؤَلَّفُ هَذَا الْكِتَابِ يُوْرِدُ نَصُوصًا لَا نَتَّفِقُ مَعَهُ عَلَيْهَا، فَمِنْهَا مَا هُوَ رَأْيُهُ
الْبَحْثُ، وَمِنْهَا مَا لَا سَنَدَ لَهُ".

وَكَذَلِكَ الرَّيْحَانِيُّ الْمُؤَرِّخُ مَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي جَدَّةَ وَقَتَ حِصَارِهَا (شَاهِدَ
عَيَانٍ) إِلَّا أَنَّ الْبِلَادِيَّ يُكْذِّبُهُ؛ لِأَنَّ خَبَرَ لَمْ يَرْقُ لَهُ، حَيْثُ يَقُولُ عَنْهُ
(ص: ٦٧٠):

"رَغِمَ أَنْ الرَّيْحَانِيَّ كَانَ مُجُودًا فِي جَدَّةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَى
هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ بِلَا وَاسِطَةٍ (كَذَا يَتَحَكَّمُ الْبِلَادِيُّ ؟!) وَمَعَ هَذَا لَمْ يُسْنِدْ
إِلَى أَحَدٍ؛ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى مَرْجِعٍ".

قُلْتُ: وَالِدَحْلَانُ لَمْ يُسْنِدْ بَلْ يَكْذِبُ، وَمَعَ هَذَا قَبِلْتَ خَبْرَهُ وَرَفَعْتَهُ؟!
* وَالْبِلَادِيُّ الْمُعْتَمِدُ (كُلِّيَّةً) عَلَى دَحْلَانٍ، قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّ دَحْلَانَ مُعْتَمِدٌ

(كُلِّيَّةً) عَلَى ذَلِكَ الْمُؤَرِّخِ الْكَذُوبِ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الشَّكُورِ، مُدَّعِي عِلْمِ الْغَيْبِ؛ كَمَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ دَحْلَانُ (ص: ٢٠١-٢٠٢)؛ يَقُولُ الْبِلَادِيُّ (ص: ٥٢٢):

"وَالدَّحْلَانُ أَخَذَ كُلَّ (!؟) أَوْ جُلٍّ هَذِهِ الْحَوَادِثِ عَنْ ذَلِكَ التَّأْرِيخِ (تَارِيخُ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الشَّكُورِ)، لَكِنَّهُ هَذَّبَ مِنْ أُسْلُوبِهَا، فَاكْتَفَيْتُ بِالْمَهْذَبِ."^(١)

* وَقَلَّلَ الْبِلَادِيُّ مِنْ شَأْنِ كُلِّ مَا كُتِبَ عَنْ تَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ بَعْدَ دَحْلَانَ، فَتَرَاهُ يَقُولُ (ص: ٥٨٢):

"وَبِاسْتِقْرَاءِ (كَذَا؟!) مَوْلَفَاتٍ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الدَّحْلَانِ، وَجَدْنَاهُمْ - وَعَلَى رَأْسِهِمُ السَّبَاعِي - قَدْ لَخَّصُوا فَقَطَّ (كَذَا؟!) مَا رَوَاهُ الدَّحْلَانُ".

قُلْتُ: وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى الْبِلَادِيِّ وَكِتَابِهِ..

بَلْ لَيْتَهُ لَخَّصَ إِنَّمَا يَنْقُلُ الصَّفَحَاتِ الطُّوَالَ دُونَ تَلْخِيصٍ.. وَلَا تَمَحِيصٍ، ثُمَّ يَذُمُّ: كُلُّ مَا أَلْفَ بَعْدَ دَحْلَانَ؛ لِيُوْهِمَ أَنَّهُ (أَصْدَقُ وَأَوْثَقُ) مَنْ أَرَّخَ لِأَشْرَافِ الْحِجَازِ.

(١) وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا أَسْلَفْتُهُ: أَنَّ الْبِلَادِيَّ اكْتَفَى فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَشْرَافِ الْحِجَازِ بِنَسْخِ كِتَابِ دَحْلَانَ.. فَلَا أُدْرِي وَاللَّهِ مَا فَائِدَةُ كِتَابِهِ إِذْنُ؟!

* وتعدَّى البلاديَّ على المؤرِّخ النَّجْدِيِّ ابنِ بَشْرٍ رَحِمَهُ اللهُ، فلمَزَهُ في سبيلِ تلميعِ دحلانَ، حيثُ يقولُ (ص: ٥٧٠):

"ولكنَّه (أي: ابنِ بَشْرٍ) في نصِّ هنا خالفَ الدَّحْلانَ^(١)؛ إمَّا لعدمِ توفُّرِ ما توفَّرَ للدحلانِ لديِّه، وهذا ما أرجَّحُه، حتَّى لا نَتَّهمه بالهَوَى، أو الأخرى."

* ولأنَّ البلاديَّ لا يعترفُ إلَّا بدحلانَ، فلذلك يتوهَّم أن كلَّ من اجتهدَ في الكتابةِ عن تاريخِ أَشْرَافِ الحِجَازِ فـ(لعلَّه) (سَرَقَ) ذلكَ من كتابِ دحلانَ:

- فهاهو البلاديُّ يقولُ (ص: ٥٧٤):

"وفي مكانٍ آخرَ أكَّدَ السَّبَاعِيُّ -ولعلَّه (كذا؟!)- عن «خلاصة الكلام» - ذلكَ الجُعَلِ الَّذي ضَرَبَهُ."

- وقال (ص: ٥٧٥): "بإجماعِ مؤرِّخيه، ولعلَّهم (كذا؟!)- كلَّهم

(!؟) أخذوا عن «خلاصة الكلام»."

- ونقلَ (ص: ٥٧٤) عن «عقَدِ الدُّرَرِ» لابنِ عيسى، ثم قال: "وهو

(١) وهذه جنايةٌ وجريمةٌ، عند المُتَمِّمِ بدحلانَ. صدَقَ مَنْ قالَ: حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ.

في ذلك فيما يبدو (كذا؟!!) ناقلٌ عن «خلاصة الكلام».

- وقال (ص: ٥٨٦): "ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الرَّحْلَةِ الْحِجَازِيَّةِ»، وَلَمْ يُعَاصِرْهُ، إِنَّمَا نَقَلَ مَا فِي «خِلَاصَةِ الْكَلَامِ» وَغَيْرَهَا، فِيمَا يَبْدُو (كذا?!!)."

وَتَأَمَّلْ كَيْفَ يُعَبِّرُ الْبِلَادِيُّ عَنِ اتِّهَامِهِ لِهَؤُلَاءِ الْمَوْرَخِينَ بِ(سَرِقَةٍ) كِتَابِ دِحْلَانَ بِعِبَارَةٍ يُفْهَمُ مِنْهَا شَكُّهُ فِيمَا يَقُولُ؛ فَعِبَارَاتُهُ - عفا الله عنه - تدورُ حول:

"ولعلَّه.. ولعلَّهم.. فيما يبدو.."

صدق الله إذ يقول: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾

[النجم: ٢٣].

* ولأنَّ الْبِلَادِيَّ يَعِشُّ دِحْلَانَ، فَلِذَلِكَ تَرَاهُ يُصَدِّقُ مَجَازَاتِهِ وَمِبَالِغَاتِهِ وَيَعْتَذِرُ لَهَا، وَمِنْ ذَلِكَ:

أَنَّ الْبِلَادِيَّ نَقَلَ عَنْ دِحْلَانَ وَصَفَ مَعْرَكَةٍ وَهَمِيَّةٍ تَغْلَبَ فِيهَا أَرْبَعُونَ (٤٠) حِجَازِيًّا عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ (٤٠٠٠) نَجْدِيٍّ، حَتَّى أَفْنَوْهُمْ وَقَتْلَوْهُمْ قِتْلًا ذَرِيعًا كَمَا يَقُولُ دِحْلَانُ، وَقَدْ عَلَّقَ الْبِلَادِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (ص: ٥١٧):

"إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَرْقَامُ صَحِيحَةً فَهِيَ مُعْجِزَةٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مِنْ جُنْدِ

الشَّرِيفِ كَانَ يَقَابِلُ (١٠٠) مِائَةَ رَجُلٍ، وَهَزَمَ الرَّجُلُ الْمِائَةَ (!؟)، وَهَذَا لَيْسَ غَرِيبًا عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ (!؟)."

قُلْتُ: بَلِ الْغَرِيبُ أَنْ تَنْتَشِرَ هَذِهِ الْكُتُبُ بِاسْمِ (تَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ).
وَبِاللَّهِ عَلَيْكُمْ: أَأَهْلُ الْحِجَازِ أَقْوَى مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ:
﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ
يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]، فَالرَّجُلُ مِنْهُمْ مَأْمُورٌ بِالثَّبَاتِ أَمَامَ رَجُلَيْنِ لَا
أَكْثَرَ، وَدَحْلَانُ وَالْبِلَادِيُّ يَقُولَانِ: إِنَّ الْحِجَازِيَّ يَثْبُتُ، وَيُقْتَلُ وَحْدَهُ مِائَةَ
رَجُلٍ؟!..

يُظْهَرُ أَنَّ الْعَصَبِيَّةَ وَالْمَنَاطِقِيَّةَ تَجْعَلُ الرَّجُلَ يَقُولُ مَا لَا يُعْقَلُ.
وَأَمَّا وَصْفُ الْبِلَادِيِّ (مَا صَدَّقَ وَقُوعَهُ) بِأَنَّهُ (مُعْجِزَةٌ) فَغَلَطٌ؛ لِأَنَّ
الْمُعْجِزَةَ خَاصَّةً بِالْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَغَيْرُهُمْ إِنْ جَرَى خَارِقٌ لِلْعَادَةِ عَلَى
يَدَيْهِ فَهُوَ كَرَامَةٌ إِنْ كَانَ وَلِيًّا، وَسِحْرٌ وَشَعُودَةٌ إِنْ كَانَ فَاجِرًا خَبِيثًا.



موقفُ البلاديِّ ممَّنْ أرَّخَ لأشرافِ الحجازِ

البلاديُّ - كما تقدَّم - لا يُقرُّ إلَّا بكتابٍ واحدٍ يُعتمدُ في تاريخِ أشرافِ الحجازِ، وهو «خلاصة الكلام» لدحلان..

وأما غيره من كُتُبِ التَّوَارِيخِ الحجازيَّةِ وغيرها، فقد سلَّطَ عليها لسانه وقلمه، ورَمَى مؤلِّفيها بما يقدِّحُ في علمهم ودينهم، ويَزْهَدُ في كتاباتهم..

كُلُّ ذلك في سبيلِ ماذا؟.. لا أدري.

نعم.. لا أدري لماذا يُلَمِّعُ ذلك المغالِطُ (دحلان)، ويطعنُ في غيره ولو كان موثقاً مشهوراً شاهداً عياناً؟!

وإذا كان ذلك المؤرِّخُ قد ذكَّرَ كِبَوةً لأحدِ الأشرافِ أو انتقاداً.. فويلُّ له من البلاديِّ ومَنْ على شاكلته..

فكأنَّ التَّارِيخَ - عندهم - لطائفةٌ ما، لا يُقبَلُ ويوثقُ به إلَّا إنِ اشتمَلَ على كيلِ المديحِ ولو على لا شيءٍ، والاعتذارِ الباردِ للغلَطِ الواضحِ إذا لم يُمْكِنْ نفيه وتكذيبُ قائله، وهذا مُنافٍ للأمانةِ العلميَّةِ.

وإليك بعضُ ما تفوَّهَ به البلاديُّ في حقِّ أولئك المؤرِّخين:

* أَوَّلًا: ابنُ بشرٍ:

قال (ص: ٥٧٢) عن المؤرِّخ النَّجْدِيِّ ابنِ بِشْرِ رَحِمَهُ اللهُ:

"هذا قولُ ابنِ بِشْرِ، ولا يُخْفَى على القَارِئِ الحَصِيفِ (كذا؟!) أثرُ دغدغَةِ الهَوَى والتَّحَامُلِ."

وقال أيضًا عن ابنِ بِشْرِ (ص: ٥٧٠):

"ولَكنَّهُ (يعني: ابنِ بِشْرِ) في نصِّ هنا خالفَ الدَّحْلانَ، إمَّا لعدمِ توفُّرِ ما توفَّرَ للدَّحْلانِ لديه وهذا ما أرجَّحُه، حتَّى لا نَتَّهَمَهُ بالهوى، أو الأخرى." ولعلَّ الأخرى عند البلاديِّ هي: الكذبُ.. فتورَّعَ هنا، لَكنَّهُ تجرَّأَ على اتِّهامِهِ في الموضعِ السَّابِقِ بأنَّه متحامِلٌ، دغدغَةُ الهوى؟! "

* ثانيًا: عمرُ بنُ رَفِيعٍ:

وطعنَ في أمانةِ المؤرِّخِ عُمَرَ بنِ رَفِيعٍ صاحبِ كتابِ «مَكَّةَ في القرنِ الرَّابِعِ عشرِ» بقوله (ص: ٥٩٥):

"والغريبُ أنَّ المؤلِّفَ -وهو المعاصرُ- لم يعقِّبْ على ذلك؛ لغيظه على عَوْنِ الرَّفِيقِ، والتَّأريخُ أمانةُ المؤرِّخينَ."

قلتُ: ولماذا لم يعقِّبِ المؤرِّخُ الأَمِينُ! (البلاديُّ) على ما نقلَهُ مِنْ شِناعاتِ دحلانَ التي شَغَلَتْ رُبْعَ كتابِهِ؛ ما دامَ أنَّ (التَّأريخَ أمانةُ

المؤرخين؟!)

وقال (ص: ٥٩٧) عن المؤرخِ عمر بنِ ربيعٍ لَمَّا انتقدَ الشَّريفَ عونًا:
 "لو كان عونٌ حيًّا أو أحدُ أسرته حاكمًا (كذا؟!!) هل تكتبُ هذا وتصرِّحُ
 به؟ أو كما يقول المثلُ العراقيُّ: إذا طاحَ الجملُ كثرتُ سكاكينُهُ."
 قلتُ: أسلوبُ التَّلويحِ بالعصا والسَّيفِ يدلُّ على (نفسية متوتِّرة)،
 تكتبُ تاريخًا لآلِ بيتِ رسولِ الله، فهل يصلحُ هذا؟
 * ثالثًا: الرِّيحانيُّ:

وكذبَ الرِّيحانيُّ، مع أنَّه شاهدُ عيانٍ كان في جدَّة زَمَنَ حصارِها؛
 وحجته في ذلك كما يقول (ص: ٦٦٧):
 "أمَّا أمينُ الرِّيحانيِّ الذي عاصرَ هذه الأحداثَ، وكان صديقًا لابنِ
 سُعودٍ، وغيرِ مُودٍّ للأشرافِ."
 قلتُ: وعليه فدخلانُ كذابٌ؛ لأنَّه غيرُ مُودٍّ لابنِ سُعودٍ، وصديقٌ
 للأشرافِ.

وكذبَ الرِّيحانيُّ أيضًا (ص: ٦٧٠)، مع أنَّه كما ذكرَ هو: شاهدُ عيانٍ.
 * رابعًا: جيمس مَوريس:

وانتقدَ صاحبَ كتابِ «الملوكُ الهاشميون» (ص: ٦٧٩) بأنَّ نصوصه:
 "منها ما لا سندَ له".

قلتُ: وكذلك نصوصُ دحلانٍ لا سندَ لها.. وقد شَغَلَتْ رُبْعَ كتابِ
الْبِلَادِيِّ.

* خامساً: عمومُ المؤرِّخينَ، ومنهُم الزُّركَلِيُّ:
وطعنَ البِلَادِيُّ في عامَّةِ المؤرِّخينَ المتحدِّثينَ عَن فَتْحِ المَلِكِ عبد العزيز
للحِجَازِ، وتنازَلِ الشَّريفِ له عَن مُلْكِ الحِجَازِ، قال (ص: ٦٦٦):
"ولقد اجتهدَ معاصروهُ في تدوينِ الأحداثِ، وَلَكِنَّهُم لَمْ يَسْلُمُوا مِن
حَذْفِ الْمُقَفِّيِّ بالحِجَارَةِ،^(١) سَنَّةَ اللَّهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَدَيَدَنَ أَهْلِ الْهَوَى
(كذا؟!) فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ مَا تيسَّرَ لَنَا مِن أَقْوَالِهِمْ".
ثم نقلَ عَمَّن سَمَّاهُم أَهْلَ الْهَوَى.. فبدأَ بِالزُّركَلِيِّ صاحِبِ الأعلامِ.
* سادساً: مُنتَقِدو عَوْنِ الرَّفِيقِ:

وَشَكَكَ فِي كُلِّ مَن انتَقَدَ الشَّريفَ عَوْنًا الرَّفِيقَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ (ص: ٥٨٩):
"جاءَ بَعْدَهُ مؤرِّخونَ، لَمْ يتركُوا تَهْمَةً إِلَّا أَلصَقُوهَا بِعَوْنِ الرَّفِيقِ، وَنَحْنُ إِذْ
أوردْنَا كَثِيرًا مِنْهَا لِأَنَّهَا المَصَادِرُ المَتَّاحَةُ لِتَأْرِخِهِ، لَنَكادُ نَشْكُ فِي أَنَّ
بَعْضَهَا لَهُ دَوَافِعُ اللَّهِ أَعْلَمُ بِهَا".
قلتُ: ودحلانٌ.. لِمَ لَمْ تَبْحَثْ في دَوَافِعِهِ حينَ كَذَبَ عَلى السُّعُودِيِّينَ

(١) وهل سَلِمَ دحلانٌ والبِلَادِيُّ مِن ذلك الحَذْفِ؟!

ودعوة الإصلاح؟!!

* سابعاً: السَّباعيُّ :

وطَعَنَ فِي المؤرِّخِ أَحْمَدَ السَّباعيِّ بقوله (ص: ٥٨٨):

"وهكذا جاءَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ السَّباعيُّ مؤرِّخُ مَكَّةَ بما لم يأتِ به مَنْ تَقَدَّمَه،
ولكنَّا لا نَسْتَطِيعُ تَبَرُّةَ السَّباعيِّ - وهو معاصِرُ الثَّوَرَةِ العَرَبِيَّةِ الكُبْرَى -
مِنْ تَأْثَرِهِ بما كانَ يَبْنِيهِ المُسْتَعْمِرُونَ ضِدَّ عبد الحميد."

وقال (ص: ٥٨٧) راميًّا السَّباعيِّ بالشُّذوذ:

"وقد جاءَ السَّباعيُّ بجديدٍ شَدَّ فِيهِ عن أسلافِهِ".

قلتُ: ما شَدَّ السَّباعيُّ؛ لكنَّهُ تَجَرَّأَ فانتقدَ بَعْضَ الأشرافِ.. وَهِيَ
جَرِيْمَةٌ عِنْدَ البِلادِيِّ.

وقال عنه أيضًا (ص: ٦١٠):

"يَقْذِفُ السَّباعيُّ بِجُمْلَةٍ، كُنْتُ أودُّ لو تَبَّتَ فِيهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: (كما
قِيلَ: إِنَّهُ ماتَ مَسْمُومًا) وَيَكْفِي ما فِي (قِيلَ) مِنْ مَرَضٍ، وَبُسَّتِ المَطِيَّةُ
هِيَ."

قلتُ: وَكَذَلِكَ ما قَذَفَ بهِ البِلادِيُّ فِي «تاريخه»، خَاصَّةً رُبْعَ الكُتَابِ
الدَّحْلانِيَّ، لو أَنَّهُ (تَبَّتَ فِيهَا).

* ثامناً: الشَّريفُ مُحَمَّدُ العَبْدِلِيُّ:

وأما رسالة «خبيثة الكون، فيما لحق ابن مهنى من عون».. التي كتبها الشريف محمد بن مهنى العبدلي وكيل الإمارة بجدة وأمير عربانها، وفيها يذكر ما لقيه من حيف عون وعصاة السوء التي كانت تعينه على ظلمه، فقد قال عنها البلادي المشكك (ص: ٥٩٠):

"تحتاج إلى توثيق.. وتشتّم منه رائحة التحامل.. ولعلّ بينهما ما بين المتعاصرين".

قلت: وتاريخ دحلان «خلاصة الكلام» ألا يحتاج إلى توثيق؟! ولماذا لم تشتّم منه رائحة التحامل والعداء؟! وأنت القائل مقررًا (ص: ٥٩٠):

"نحن مؤرخون، نتطلب مهنتنا الأمانة وتحري الدقة".

* تاسعًا: إبراهيم رفعت:

وشنّ البلادي هجومًا لا ذعًا على المؤرخ المشهور إبراهيم رفعت، صاحب كتاب «مرآة الحرمين»..

وليس لإبراهيم رفعت من ذنب سوى حكاية ما رآه لما حجّ زمن الشريف عون الرفيق من فوضى ومظالم..

ولا تنس أن هذه جريمة عند البلادي؛ إذ كيف ينتقد شريفًا؟!

فها هو البلادي يقول (ص: ٥٩٢):

"إن صدق إبراهيم—وأنا أشك في ذلك؟!— فله صدقه".

وقال (ص: ٥٩١) عَنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ وَمَا نَقَلَهُ مِنْ شَهَادَاتِ الْمُعَاصِرِينَ
لِعَوْنٍ:

"إِنَّ مَا قِيلَ يَنْدَرِجُ جُلُّهُ تَحْتَ مَسْمِيَّاتِ الْأَحْقَادِ وَالْحَسَدِ، وَحِرْمَانِ
الْمُتَنَفِّعِينَ".

وَطَعَنَ فِي نِيَّةِ الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ (ص: ٥٩٢):
"فَتَسَاءُلُ هُنَا: أَلَا يَكُونُ إِبْرَاهِيمُ رَفَعْتَ حَانِقًا عَلَى الشَّرِيفِ".
- وقال (ص: ٦٠٢) مُتَجَنِّيًا:

"نَجْزِمُ بِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ رَفَعْتَ ذُو هَوًى أَوْ مَغْبُونٌ".
* عَاشِرًا: الْبَتْنُونِيُّ:

وَطَعَنَ فِي الْمَوْزُخِ الْمَشْهُورِ مُحَمَّدٍ لَيْبِ الْبَتْنُونِيِّ، صَاحِبِ كِتَابِ «الرَّحْلَةِ
الْحِجَازِيَّةِ»؛ لِأَنَّهُ انْتَقَدَ الشَّرِيفَ عَوْنًا الرَّفِيقَ، فَقَالَ (ص: ٤٩٥):
"الْبَتْنُونِيُّ نَقَلَ هَذِهِ الْخِلَاصَةَ عَنِ اللَّوَاءِ إِبْرَاهِيمَ رَفَعْتَ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ عِنْدِهِ
شَيْئًا، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَرِ مَا رَأَى سَابِقُهُ، وَالْبَتْنُونِيُّ جَاءَ بَعْدَ مَوْتِ الرَّفِيقِ بِسَنَوَاتٍ
خَمْسٍ أَوْ أَرْبَعٍ".

قُلْتُ: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَشَيْخُكَ فِي التَّارِيخِ دَحْلَانُ: جَاءَ بَعْدَ
مَوْتِ الْإِمَامِ الْمَجْدِدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِسَنَوَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَخْبِرُ عَمَّا أَسْرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدًا (دَعْوَى

- النُّبُوَّةُ المَزْعُومَةِ)، وتقدّم بيانُ كذبِ دحلانٍ في هذه وغيرها.
- * والبلاديُّ - بعدَ ذلكَ كلِّه - ينكِرُ كتاباتِ المؤرِّخينَ المُعاصرينَ.. ويردُّ كلامَ شهودِ العيانِ في عونِ الرِّفيقِ..
- ويُطْلِقُ عباراتٍ أُورِدُها، وأتركُ الحُكْمَ فيها للقارئ:
- قال (ص: ٥٩٢) عن كلام أولئك المؤرِّخين:
- "لم نجد أن أحداً مسَّ شعرةً من رأسِ عونِ الرِّفيقِ."
- وقال (ص: ٥٩٦) عن تلك الكتابات:
- "لم تُجدِ مع الشَّريفِ عونٍ فتيلًا، أهو محظوظٌ؟ أم ذو كرامةٍ؟ أم هو مظلومٌ؟"
- وقال (ص: ٥٩١ / حاشية: ١):
- "وكُلُّ هذا العويلِ والصَّياحِ والرَّسائلِ والقصائدِ لم تحركْ نعلَ عونِ الرِّفيقِ (كذا: نعله؟!)..، فأينَ الحقيقةُ؟"
- وقال (ص: ٥٩٢) عن قصيدة أحمدَ شوقي في بيانِ مظالمِ عونِ الرِّفيقِ:
- "هي أردأُ من طَلقاتِ الفِشْنِكِ في المُعَرَكَةِ."
- * ومن غرائبِ البلاديِّ اعترافه بعدَ ذلكَ بمظالمِ عونٍ تلكَ:
- فقد قال (ص: ٦٠٦) عن الخزناويَّةِ الظَّلمَةِ الذين جندَهُم عونٌ

ضدَّ الشَّعْبِ:

"ولمَّا تَوَلَّى الْأَمْرَ (بعدَ عَوْنِ) عَلِيٍّ بِأَمْرٍ بَاعْتِقَالَ الْخَزَنَائِيَّةِ،
وَصَادَرَ أَمْوَالَهُمْ وَمَمْتَلَكَاتِهِمْ لِقَاءَ تَسَدِيدٍ مَا اغْتَصَبُوا مِنْ أَمْوَالِ
النَّاسِ."

- وقال (ص: ٦٠٣) عَنْ عَوْنِ الرَّفِيقِ:

"لَا يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ."

- وذكر (ص: ٥٩٨) عَزَلَهُ وَنَفَيْهُ عَدَدًا مِنْ قُضَاةِ الْمَذَاهِبِ وَمَفَاتِيهِمْ.

* هَكَذَا يَتَعَامَلُ الْبِلَادِيُّ مَعَ تَوَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ: بَعْنَفٍ وَتَهْجُمٍ
وَتَشْكِيكِ وَتَكْذِيبٍ..

* وَأَمَّا دَحْلَانٌ.. فَلَا يَجْرُؤُ عَلَى نَقْدِ زَلِيلِهِ الْوَاضِحِ.

وَلَرَبَّمَا حَاوَلَ مُغَالَبَةَ نَفْسِهِ فِي ذَلِكَ - بِعِبَارَةٍ لَيِّنَةٍ بَارِدَةٍ -.. لَكِنَّهُ يَعُودُ

بَعْدَهَا لِيَبْرِيءَ سَاحَةَ دَحْلَانٍ، وَمِنْ ذَلِكَ:

- قَوْلُهُ (ص: ٤٥٤) عَنْ رَوَايَاتِ دَحْلَانٍ غَيْرِ الْمُوثَقَةِ:

"هَذِهِ رَوَايَةُ السَّيِّدِ أَحْمَدَ دَحْلَانٍ، وَلَمْ يَكُنْ مُعَاصِرًا لِلشَّرِيفِ عَبْدِ

اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَرْجِعَهُ فِي ذَلِكَ (!؟).. وَلَكِنَّهُ مُؤَرِّخٌ غَيْرُ مَتَّهِمٍ."

فَمَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَاصِرٍ، وَلَا مَرْجِعَ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، كَمَا اعْتَذَرَ

لَهُ الْبِلَادِيُّ: غَيْرُ مَتَّهِمٍ.

- وأوردَ كلامَ دحلانَ في ادّعاءِ عِلْمِ الغَيْبِ بظُهُورِ الوَهَّابِيَّةِ؛ مُسْتَدِلًّا
بقصيدةٍ للفاسِيّ في ظُهُورِ نَجْمٍ - وتقدّمتُ - ، ثُمَّ علّقَ البِلاديُّ
على كلامِ دحلانَ بقوله (ص: ٤٧٦):

"إنّما أوردناها (أي: قصيدة ادّعاءِ عِلْمِ الغَيْبِ)؛ للتدليلِ على أدبِ
أهلِ ذلكِ العصرِ وعلومِهِم".

وقال أيضًا معتذرًا عن إيرادِ هذه الخُرَافَاتِ:

"اكتفينا بهذه الأبياتِ؛ تذكُّوا أدبيًّا.."

سبحانَ الله!! .. قصيدةٌ في دَعْوَى عِلْمِ الغَيْبِ، والطَّعْنِ في أهلِ
السُّنَّةِ، أوردَها للتدوُّقِ الأدبيِّ؟! ..

قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمّد: ٣٠].

- وقال (ص: ٤٩٧):

"ولم يحضُرْ زيني دحلانُ هذه الوقائعَ؛ لأنّه لم يكن قد وُلِدَ بعدُ،
ولكنّه ناقلٌ عن عبدِ الشَّكُورِ."

قلتُ: ضَعُفَ النّاقلُ، والمنقولُ عنهُ.

- وأوردَ (ص: ٤٩٩) سبَّ دحلانَ للسُّعوديّينَ والإمامِ المُجدِّدِ

ودعوته، وعلّقَ عليه - ببرودٍ - قائلاً:

"ولاشكَّ أنّ الدَّحْلانَ لو كانَ في زمانِنَا، لتخلّى عن كثيرٍ ممّا تلفّظَ

به."

قلتُ: فلماذا يُورِدُه البِلادِيُّ ، ويُكرِّرُه في كتابه إذن؟! مادام أنَّه لا

يصلُحُ للنَّشرِ، حتَّى عِنْدَ دحْلانَ لو كانَ في زَمِننا؟!!

- وأورَدَ (ص: ٥٠٧) ما ذَكَرَهُ دحْلانُ مِن قَتْلِ جُنْدِ الأشرافِ كَثيرًا

من مَواشي خُصُومِهِم، وعَقَّبَ على دحْلانَ بِنَسْبَتِهِ لغيرِهِ (!؟)

فقال:

- "يلاحظُ القارئُ أنَّ هَذه النُّصوصَ مِن صُنعِ مؤرِّخينَ مُوالينَ

للشَّريفِ، ولا يُضَمَّنُ مِنَ المَوالِي التَّحسينُ."

يعني: الكَذِبَ.

وقوله: "مِنَ صُنعِ مؤرِّخينَ"، يُوهِمُ أنَّ ذَلكَ النِّصَّ لغيرِ دحْلانَ،

وهو نَصُّه، لكنَّه لَمْ يصرِّحْ بِهِ.

- وعلَّقَ (ص: ٥٤٢) على كلامِ دحْلانَ بقوله:

"تقدَّمُ التَّنويهُ أنَّ هَذا ليسَ بالدَّقَّةِ المَطْلُوبَةِ، فالمؤرِّخونَ في مَكَّةَ

يتلقَّونَ الأخبارَ مِنَ النَّاسِ فتزِيدُ وتُنقُصُ."

قلتُ: هو هُنا يَريدُ أنْ يَتَقَدَّ دحْلانَ فلمَ يَقْدِرْ، فوجَّهَ نَقْدَهُ لِمَن

وصَفَهُم (بالمؤرِّخينَ في مَكَّةَ).



مَوْقِفُ الْبِلَادِيِّ مِنَ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ وَالِدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ

يُظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حُبُّ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا بِبُغْضِ عَثْمَانَ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَا مَوَالَاهُ آلَ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ..

وكذلك في بعضِ الأزمنة المتأخِّرة، ظنَّ بعضهم أنَّ محبَّةِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْهَمْزِ فِي الدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ وَأَنْصَارِهَا مِنْ آلِ سُعُودٍ وَغَيْرِهِمْ؛ تَأَثُّراً بِتَارِيخِ انْقِضَتْ أَيَّامُهُ عَلَى خَيْرٍ وَاجْتِمَاعٍ وَأَلْفَةٍ، وَطُوبِيتْ صَفْحَاتُهُ بِقِيَامِ دَوْلَةِ التَّوْحِيدِ (المملكة العربية السعودية).

ولعلَّ أولئك الخُصَمَاءَ - رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ - قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] ..

فلماذا التَّعَصُّبُ الْآنَ؟

والبِلَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ أَشْرَافِ الْحِجَازِ مُحِبٌّ لآلِ الْبَيْتِ، مُعَادٍ لِكُلِّ مُؤَرِّخٍ يَنْتَقِدُهُمْ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَلَكِنْ مَا مَوْقِفُهُ مِنَ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ، ودَعْوَتِهَا الإِصْلَاحِيَّةَ الَّتِي قَامَ
بِهَا الإِمَامُ المَجْدِدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ العُلَمَاءِ والأَخْيَارِ؟
إِلَيْكَ بَعْضًا مِنْ نَصُوصِهِ؛ لَتَعْرِفَ مِنْهَا مَوْقِفَهُ:
أَوَّلًا: تَبْنِيهِ طُعُونَاتِ دَحْلَانَ :

عُنُونٌ فِي كِتَابِهِ (ص: ٤٩٩) عَنْ دَعْوَةِ الإِصْلَاحِ والتَّجْدِيدِ بقوله -تبعًا
لدَحْلَانَ-:

"ابتداءً فتنَةِ الوَهَّابِيَّةِ معَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بما يُبْطِلُ ما ابتدَعُوهُ سَنَةَ
١٢٠٥ هـ."

فَالْبِلَادِيُّ يُثَبِّتُ طُعُونَ دَحْلَانَ (الباطِلَةَ بِلا رَيْبٍ) فِي صُلْبِ كِتَابِهِ دُونَ
رَدٍّ أَوْ تَفْنِيدٍ، وَإِنْ كَانَ -عَلَى نُدْرَةٍ- يعلِّقُ بِعِبَارَةٍ بارِدَةٍ، لَا يُصْرِّحُ فِيهَا
بِبُطْلَانِ كَلَامِهِ، وَلَا يُدَلِّلُ عَلَى ذَلِكَ البُطْلَانِ ..
وَلَا يُعْتَذِرُ لِلْبِلَادِيِّ هُنَا بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نَاقِلٍ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ غَيْرَهُ مِنَ المَوْرِّخِينَ
إِذَا تَكَلَّمُوا فِي الأَشْرَافِ بالتَّعْقِيبِ والتَّعْلِيقِ؛ فَقَدْ قَالَ عَنْ عَمْرِ بْنِ رَفِيعٍ
(ص: ٥٩٥):

"الْغَرِيبُ أَنَّ المَوْلَّفَ - وَهُوَ مُعَاصِرٌ - لَمْ يَعْقُبْ عَلَى ذَلِكَ؛ لَغِيْظِهِ عَلَى
عَوْنِ الرِّفِيقِ، وَالتَّأْرِخِ أَمَانَةَ المَوْرِّخِينَ".
وَقَالَ (ص: ٥٧٢): "فَالْتَأْرِخُ أَمَانَةٌ، وَالمَوْرِّخُ قَاضٍ".

وَلَيْتَ الْبِلَادِيَّ اكْتَفَى بِهَذَا (الصَّمْتِ الْمُرِيبِ) .. بل دافعَ عَنْ أَخْبَارِ
دَحْلَانَ (الباطلة) فِي مَوَاضِعَ؛ كَقَوْلِهِ - عفا الله عنه - (ص: ٤٥٤):
"وَلَمْ يَذْكُرْ (دَحْلَانَ) مَرْجِعَهُ فِي ذَلِكَ؛ وَلَكِنَّهُ مُؤَرِّخٌ غَيْرُ مَتَّهَمٍ".

ثانياً: القَدْحُ فِي دِينِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ:

وَصَفَ الْبِلَادِيُّ دِينَ مَنْ أَسْمَاهُمُ الْوَهَّابِيَّةَ، بِأَنَّهُ طَلَبُ الْمَالِ مَعَ إِسْقَاطِ
شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ!؟ فَقَالَ (ص: ٥٢٤-٥٢٥):
"فَقَبِلُوا (السُّعُودِيُّونَ) مِنْهُمْ (الْحِجَازِيِّينَ) الدُّخُولَ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ
صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ وَلَا حَجٍّ وَلَا صِيَامٍ؛ بَلْ بِمُجَرَّدِ اخْتِذِ الْمَالِ، وَقَالُوا لَهُمْ: قَدْ
صَحَّ إِسْلَامُكُمْ".

قُلْتُ: وَهَذَا كَذِبٌ، بَلِ الْمَشْهُورُ عَنْهُمْ كَمَا نَقَلَهُ دَحْلَانُ وَغَيْرُهُ: الْإِزَامُ
النَّاسِ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَالْعَمَلِ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الْآخَرَى.
وَلِنَسْأَلُ: أَيْنَ مَرْجِعُ هَذَا الْاِفْتِرَاءِ!؟.

وَوَصَفَ السُّعُودِيُّونَ (ص: ٥٢٠) بِالْخَبِثَةِ، وَأَنَّهُمْ مُبْتَدِعَةٌ خَوَارِجٌ.
وَقَالَ (ص: ٥٢٧) عَنِ السُّعُودِيِّينَ لَمَّا فَتَحُوا الْحِجَازَ وَطَافُوا بِالْبَيْتِ
الْحَرَامِ:

"مَلَأُوا كُلَّ زَقَاقٍ وَسِكَّةٍ، وَجَعَلُوا يَرْكُضُونَ فِي الطَّوَافِ وَيُشِيرُونَ إِلَى
الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِالْمَشَاعِيبِ".

وقصّده تنقّصهم، ونسبته إهانة الكعبة إليهم!

وما علّم - عفا الله عنه - أن رسول الله ﷺ رَمَلَ لَمَّا طَافَ بِالْكَعْبَةِ،^(١)

وأشار إلى الحجر الأسود بشيء كان في يده.^(٢)

وجزَمَ (ص: ٥٠١) بأن ما دعا إليه محمد بن عبد الوهاب بدعة، وأن أتباعه (السعوديين) مبتدعة.

وهذا حكم شرعي، خارج عن تخصص المؤرخ البلادي، وليس هو من فرسان هذا الشأن، وكلامه باطل.

ثالثاً: سوق التنكيل بهم ضمن البطولات:

أطنب البلادي - والعهد عليه - في ذكر تنكيل الأشراف بمن أسماهم الوهابيين (الموحدين)، وكيف منعوهم من أداء فريضة الحج (ص: ٤٩٩) ..

حتى قال عن السيد فهد قائد جيش الشريف غالب:

"رَبَطَ سَبْعَةَ مِنْهُمْ، وَأَوْصَلَهُمْ إِلَى رَنِيَّةٍ، وَأَمَرَ بِقَطْعِ خِصَائِهِمْ؟!"
وصمت البلادي فلم يعقب.

(١) «سنن النسائي» رقم (٢٩٦٢)، وغيره من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) «صحيح البخاري» (١٦١٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال (ص: ٥٠٤) - وهو يُعدُّ بطولاتِ الأشرافِ -:

"فصَادَفَ (الجَيْشُ) خُمْسَةً وَأَرْبَعِينَ مِنَ الْوَهَّابِيِّينَ، خَارِجِينَ بِبُضَاعَةٍ اشْتَرَوْهَا مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، فَقَبَضَهُمْ وَوَضَعَهُمْ فِي الْحَدِيدِ، ثُمَّ أَخَذَ أَخْبَارَهُمْ، وَقَتَلَهُمْ جَمِيعًا".

وذكر (ص: ٥٠٦) تَنْكِيلَ عَسْكَرِ الشَّرِيفِ غَالِبٍ بِأَهْلِ الْقُنْفُذَةِ الْوَهَّابِيَّةِ، حَتَّى قَالَ:

"وَسَبَى بَعْضُ الْعَسْكَرِ بَعْضَ أَوْلَادِهِمْ، وَبَاعَهُمْ بِمَكَّةَ بِنِعِ الرَّقِيقِ".
وَكَأَنَّ الْبِلَادِيَّ لَا يَسْمَعُ، وَلَا يَرَى.. إِذْ لَا تَعْلِيْقَ عَلَى هَذِهِ الْمَذَابِحِ،
وَالِانْتِهَاكَاتِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ، وَاسْتِعْبَادِ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ.
لَكِنَّهُ فِي الْمَقَابِلِ يَلْقَى بِحَرَارَةٍ ذَائِمًا مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ مَعَ الْأَشْرَافِ ضِدَّ
السُّعُودِيِّينَ؛ فَقَدْ ذَكَرَ (ص: ٥١٢) تَخَاذُلَ أَمِيرِ الْحِجِّ الْمَصْرِيِّ وَالشَّامِيِّ
عَنِ الْقِتَالِ مَعَ الْأَشْرَافِ ضِدَّ الْجَيْشِ السُّعُودِيِّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا مَتَحَسِّرًا:
"كَأَنَّهُمْ قَالُوا كَمَا قَالَ الْيَهُودُ (كَذَا؟!) : ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤]."

رَابِعًا: الْكَذْبُ عَلَيْهِمْ:

وَكَذَبَ الْبِلَادِيُّ (ص: ٥١٣) عَلَى الْإِمَامِ سُعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُعُودٍ (فَاتِحِ الْحِجَازِ) فَقَالَ عَنْهُ:

"جَعَلَ أَهْلَ مَكَّةَ مِثْلَ الْيَهُودِ".

وَأَيَّدَ الْبِلَادِيُّ هَذَا الْخَبَرَ بِأَنَّهُ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ سِلْسِلَةِ الْكَذِبِ (دَحْلَانُ عَنْ عَبْدِ الشَّكُورِ)، حَيْثُ قَالَ:
 "هَذَا النَّصُّ نَقْلُهُ الدَّحْلَانُ عَنْ مَخْطُوطَةِ عَبْدِ الشَّكُورِ، وَهُوَ مُعَاَصِرٌ
 لَتِلْكَ الْحِقْبَةِ".

قُلْتُ: بَلِ الَّذِي شَبَّهَ الْمُسْلِمِينَ بِالْيَهُودِ هُوَ الْبِلَادِيُّ كَمَا فِي الْفَقْرَةِ
 السَّابِقَةِ.

خَامِسًا: رَأْيُهُ فِي إِسْلَامِهِمْ:

وَصَفَّ الْبِلَادِيُّ الدَّعْوَةَ الْإِصْلَاحِيَّةَ السَّلَفِيَّةَ الَّتِي أَظْهَرَهَا الْإِمَامُ الْمَجْدُودُ
 وَاتَّبَاعُهُ، وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَام-، وَدِينُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ فِي
 مَوَاضِعَ (ص: ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٥)

بِأَنَّهَا: الطِّينُ!! لَا الدِّينُ.

سَادِسًا: تَنْقُصُ أُمْرَائِهِمْ:

قَالَ الْبِلَادِيُّ (ص: ٥٢٥):

"عَقَدَ (الْإِمَامُ) سُعُودٌ مَجْمَعًا عَامًّا، وَطَلَبَ جَمِيعَ الْأُمَرَاءِ فَحَضَرُوا
 عِنْدَهُ، مِنْهُمْ عَبْدُ الْوَهَّابِ أَبُو نُقْطَةَ أَمِيرُ عَسِيرٍ، وَسَالِمُ بْنُ شَكْبَانَ أَمِيرُ بَيْشَةَ،
 وَعُثْمَانُ الْمَضَائِفِيُّ أَمِيرُ الطَّائِفِ وَمَا حَوْلَهُ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْأُمَرَاءِ".

وهذا النَّصُّ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَيْنِ الْأَمِيرَيْنِ الشَّهْمَيْنِ (أَبُو نُقْطَةَ وَابْنِ شَكْبَانَ) مِنْ أَمْرَاءِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَنُصِرْتُهُمَا لِلدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ لَا تَخْفَى.. وَأَحَدُهُمَا كَمَا ذَكَرَ الْبِلَادِيُّ أَمِيرُ عَسِيرٍ، وَالْآخَرُ أَمِيرُ بَيْشَةَ.

لَكِنَّ الْبِلَادِيَّ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُ- سَعَى لِلْحَطِّ مِنْ قَدْرِ أَمِيرِي عَسِيرٍ وَبَيْشَةَ السَّلَفِيِّينَ بِقَوْلِهِ: (ص: ٥٢٤):

"ابن شَكْبَانَ وَأَبُو نُقْطَةَ كَانُوا مِنَ الْمُتَرْزِقَةِ، يَنْهَبُونَ الْمُحَارِبَ وَغَيْرَ الْمُحَارِبِ، وَيَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ".

هَذَا نَصُّهُ بِتَمَامِهِ، لَمْ يُسَنِّدْهُ وَيَذْكُرْ مَرْجِعَهُ..

وهو كَذِبٌ؛ بَلْ هُمَا مِنْ خَيْرَةِ أَنْصَارِ الدَّعْوَةِ وَالدَّوْلَةِ..

وَالْمُتَرْزِقَةُ - كَمَا شَهِدَ الْبِلَادِيُّ - هُمْ مُقَاتِلَةُ الشَّرِيفِ غَالِبٍ، حَيْثُ يَقُولُ (ص: ٥٢١):

"وهذا يَعْنِي أَنَّ الشَّرِيفَ - أَيْضًا - يُجَنِّدُ بَعْضَ الْمُتَرْزِقَةِ فَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمَغْرِبِ".

وَدَحْلَانُ كَانَ خَيْرًا مِنَ الْبِلَادِيِّ فِي هَذِهِ، فَمَعَ شِدَّةَ بُغْضِهِ لِلدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ وَأَهْلِهَا، إِلَّا أَنَّهُ أَقَرَّ بِفَضْلِ أَمْرَاءِ ابْنِ سَعُودٍ - وَالْحَقُّ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَعْدَاءُ -؛ فَهَا هُوَ يَقُولُ عَنْ أَحَدِ هَؤُلَاءِ الْأَمْرَاءِ السُّعُودِيِّينَ الثَّلَاثَةَ

(عثمانُ المُضايِفيُّ) - بعدما اعتقله محمَّد عليّ باشا، وأرسلوه إلى استانبول عن طريق مصر -:

"ولمَّا كان عثمانُ المضايفيُّ في مصرَ، اجتمعَ به بعضُ رجالِ دولةِ محمَّد عليّ باشا، وحادثوه ساعةً، فأوَّه فصيحًا، يُجيئهم بجنسٍ كلامهم بأحسنِ خطابٍ، وأفصحِ جوابٍ، وفيه سُكونٌ وتؤدَّةٌ في الخطابِ، وعليه آثارُ الإمارةِ والحِشمةِ والنَّجابةِ، ومعرفةِ مواقعِ الكلامِ، حتَّى قال بعضهم لبعضٍ: يا أسفا على مثلِ هذا، إذا ذهبَ إلى دارِ السَّطنةِ يقتُلونه".

قلتُ: صدقُ دحلانُ هذه المَرَّةَ، فهكذا كان أمراءُ ابنِ سُعودٍ، في كرمهم وشهامتهم ونجابتهم وثباتهم على العقيدةِ السَّلفيَّةِ.. وليسوا مُرتزقةً كما زعمَ البلاديُّ..

وأحسبُ أنَّ أقوالَ وأحكامَ البلاديِّ هذه يصدِّقُ عليها قوله (ص: ٥٩٠):

"ولكَ أنْ تقرأَ هذا النَّصَّ الآتي، ثُمَّ تحكِّم: هلْ هو مِنَ التَّاريخِ، أمْ مِنْ سَبابِ السُّفهاءِ".



تَهَاوِيلُ الْبِلَادِيِّ

على المؤرِّخ أن يُعْنَى بذكر الحقائق، وإيراد ما وقعَ كما هو دون
تضخيمٍ، أو تهويلٍ، أو إبهامٍ، أو تليسٍ.
وقد وقع البلاديُّ في شيء من ذلك..
ومنه قوله عن السُّعوديين:

"وفي عام ١٣٤٣ هـ هاجم الإخوان الطائفَ، وأحدثوا فيه ما لا يُوصَفُ،
وتقدَّمت قواُتهم إلى مكَّةَ، وأغمَصَ البريطانيُّونَ أعينَهم، وتركوا
الحُسينَ".

قلتُ: قوله: (وأحدثوا فيه ما لا يُوصَفُ) ..

هذه من بقايا دعاياتِ الحُسينِ بنِ عليٍّ وأتباعه ضدَّ الدَّولةِ السُّعوديَّةِ..
وكان الواجبُ على البلاديِّ أن يُبيِّنَ هذا الَّذي (لا يُوصَفُ) حتَّى
يُنَاقَشَ ويُتَحَقَّقَ منه، لا أن يجعلَ القارئَ في حيرةٍ يفكرُ في هذا السِّرِّ (الذي
لا يُوصَفُ).

وعلى كُلِّ حالٍ: قد جَرَى ما كانَ يَجْري في مِثْلِ هُذهِ الحُرُوبِ،^(١) وما نَقَلَهُ البِلادِيُّ مِنْ غزواتِ الشَّرِيفِ غالِبِ (٥٦ غزوة) ضِدَّ السُّعُودِيِّينَ، وكذا مَنْ بَعَدَهُ مِنَ الأَشْرَافِ، وَمَا فَعَلُوهُ بِاتِّبَاعِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ والدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ هُوَ الَّذِي لا يُوصَفُ.

وكررَ البِلادِيُّ دَعائَتَهُ هُذِهِ في مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتابِهِ (ص: ٦٦٦)، حيثَ يقول:

"وتقدَّمتِ الجيوشُ السُّعُودِيَّةُ عامَ ١٣٤٣ هـ واستولتْ على الطَّائِفِ، وفعلتْ ما فعلتْ".

وأما قولُ البِلادِيِّ في النِّصِّ الأوَّلِ:

"وأغْمَضَ البَرِيطَانِيُّونَ أَعْيُنَهُمْ، وتركُوا الحُسَيْنَ.."

كَأَنَّ البِلادِيَّ يُلُومُ بَرِيطَانِيَا؛ إذْ لَمْ تَقَاتِلْ في سِكَكِ وَأَزِقَّةِ مَكَّةَ مَعَ الشَّرِيفِ حُسَيْنٍ ضِدَّ السُّعُودِيِّينَ؟!!

وهو إقرارٌ مِنْهُ بِتِلْكَ (البِرتوكولاتِ السَّرِيَّةِ) ضِدَّ السُّعُودِيَّةِ...

ولقد صرحَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا الحُسَيْنِي الحَسَنِي

(١) وتقدَّمْ شَيْءٌ مِمَّا فَعَلَهُ الأَشْرَافُ - على ما نَقَلَهُ البِلادِيُّ - بِخُصُومِهِمْ (الوَهَّابِيِّينَ) مِنْ قَتْلِ وَسْلِبِ وَخِصَاءٍ وَاسْتِرْقَاقٍ؟!!

-صاحب «المنار»- بذلك في كتاباته عن تلك الأحداث، والتي جمع غالبها في كتابه (الوهابيون والحجاز)؛ اعتماداً منه على الوثائق والمكاتبات الرسمية المنشورة، ومما قاله:

"كُتِبَ (الحسين) إلى رئيس الوزارة البريطانية يعاتبه ويطلبه بإخراج ابن سعود من الحجاز، وقد ردّ الوزير عليه ردّاً شديداً، ونشر المقتطع كتاب الملك المخلوع وردّ الوزير عليه، فأين هذا مما كان قد نشره من تصريحه بأن استيلاء ابن السعود على الحجاز أثر عنده من تدخل الإنكليز في شؤونه".

ومما قاله السيد محمد رشيد رضا الحسيني الحسني في تلك الأحداث -وقد عاصرها:-

"فلما ضاق العالم الإسلامي عامّة وعرب نجد خاصة بفساده (الحسين) في الحجاز، وزحف جند الإخوان الوهابيين لطرده وطرده أولاده منه، استغاث الدولة البريطانية، فلم تر من مصلحتها إغضاب العالم الإسلامي الساخط عليه، والاصطلاء بنار حرب جديدة في جزيرة العرب لأجله، فأعلنت الحياد".

وذكر في كتابه (الوهابيون والحجاز- ص: ١٥٤):

أنّ الحسين بعد أن أخرج ابن سعود من الحجاز ونفي إلى قبرص

توسَّلَ بَرِيطَانِيَا لِتُعِيدَهُ إِلَى مُلْكِ الْحِجَازِ.

عَفَى اللَّهُ عَنِ الْبِلَادِيِّ؛ لَقَدْ تَسَبَّبَ فِي إِذَاعَةِ أَمْرِ الْأَوَّلَى طِيْهُ

وَنَسِيَانُهُ.. رَحِمَ اللَّهُ أَمْوَاتَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَجَاوَزَ عَنْهُمْ.



الْبِلَادِيُّ أَيْضًا أَرَادَ نَفْعًا فَضُرَّ

انتَصَبَ الْبِلَادِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» هَذَا لِلدَّفَاعِ عَنْ أَشْرَافِ الْحِجَازِ،
وَالْإِنْتِصَارِ لَهُمْ، وَمَدْحِهِمْ، لَكِنَّهُ - وَهُوَ يَمْشِي عَلَى خُطَى دَحْلَانَ - أَتَى
بِمَا هُوَ مَذْمُومٌ، وَمَنْقُصَةٌ.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي تَرْجُمَةِ الشَّرِيفِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثَالُ ذَلِكَ:
* فَقَدْ مَدَحَهُ (ص: ٦١١) بِأَنَّهُ:

- "قَائِدُ الثَّوْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكُبْرَى، مُحَرِّرُ الْعَرَبِ، سَيِّدُ الْعَرَبِ فِي عَصْرِهِ بِلَا
مُنَازَعٍ".

- وَذَكَرَ (ص: ٦١٧) أَنَّهُ قَامَ بِثَوْرَتِهِ مِنْ أَجْلِ:
"تَحْرِيرِ الْعَرَبِ عَنِ التُّرْكِ".

- وَأَيْضًا (ص: ٦٦٣) مِنْ أَجْلِ:
"تَمَتُّعِهِمْ بِخَيْرَاتِ بِلَادِهِمْ.. فَقَدْ كَانَ فِي عَهْدِ الْأَتْرَاكِ لَا تَكُونُ الْوُظُفَةُ إِلَّا
لِتُرْكِيٍّ أَوْ مَنْ يُجِيدُ التُّرْكِيَّةَ، وَهُمْ قَلَّةٌ".

قلتُ: فهو إذن ما (خَرَجَ وثارَ) على ما كان يُسمَّى بالخِلافةِ العُثمانيَّةِ - وهو أحدُ أمرائِها - إلامن أجلِ تحسِينِ أوضاعِ العَرَبِ المعيشيَّةِ لا غير؛ كما يُفهمُ مِنْ عبارةِ البلاديّ ..

وأما مُحَمَّدُ بن عبد الوهَّابِ ومُحمَّدُ بنُ سَعُودٍ فقد أَقاما دولةَ التَّوْحِيدِ في (نَجْدٍ)، حيثُ لا سُلطانَ للعُثمانيِّ عليها، ولا ولايةَ، فلم يَقَعْ ما دُنْدَنَ به أعداءُ الدَّعوةِ مِنَ (الخروجِ) ..

وأيضاً السُّعوديُّونَ خاصُّموا العُثمانيِّ مِنْ أَجْلِ التَّوْحِيدِ والقضاءِ على الشُّركِ والبدعِ الَّتِي بثَّها؛ لا مِنْ أَجْلِ (المعيشةِ الدُّنيويَّةِ).

* وأراد البلاديُّ - ثانيةً - مَدَحَ الشَّريفِ الحُسينِ بنِ عليٍّ، لكنَّه أفهمَ القارئَ أنَّه كان - كما يقولُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضا في كتابه «الوهَّابِيُّونَ والحجاز» (ص: ٨٠) - (صنِيعَةً بَريطانيَّةً) ..

والبلاديُّ يتحمَّلُ مسؤوليَّةَ ذلك؛ فَمِنْ عباراتِهِ:

- قال البلاديُّ (ص: ٦٢١) عَنْ ثُورَةِ الحُسينِ:

"هل كان للعَرَبِ سَنَدٌ، حينَ إعلانِهِم ثورتَهُم؟ نعم.. أوَّلاً.. ثانياً.. ثالثاً: تلكَ المَفاوضاتُ السَّريَّةُ مع الإنجليز، التي وعدتِ العَرَبَ بكلِّ ما يحلمونَ به، كانت هذه المَفاوضاتُ في مراسلاتٍ سَريَّةٍ."

- وذكر (ص: ٦٣١) أنَّ بَريطانيا اشترطتْ على الشَّريفِ حُسينٍ والي

البلد الحرام مساعدتها في محاربة تركيا.

- وأورد (ص: ٦٣٤) خطاباً من الحسين بن علي شريف مكة للإنجليز، يؤكد فيه:

"إخلاصه للدولة الفخيمة بريطانيا."

- ثم أثبت (ص: ٦٣٣) الرد الإنجليزى على شريف مكة الحسين وفيه:

"لنا الشرف بتقديم واجب الشكر؛ لإظهاركم عاطفة الإخلاص (كذا؟!)، وشكر الشعور والإحساسات نحو الإنكليز."

- وصرح البلادي بأن الحسين لم يقم بما يسمى بالثورة العربية إلا بعد موافقة الإنجليز ودعمهم، قال (ص: ٦٥٩):

"وبعد أن أخذ الحسين من الإنكليز الموائيق على تحرير العرب واستقلالهم (!؟) أخذ يجيش الجيوش، ويضعها على أهبة الاستعداد."

- وقد ذكر البلادي في كتابه (ص: ٦٥٩، ٦٦٥) أن والده رحمه الله أحد المحاربين مع الشريف حسين في تلك (الثورة العربية) آنفة الذكر..

غفر الله للشريف الحسين والبلادي ووالده.

❖ فائدة: قال السيد محمد رشيد رضا الحسيني الحسني، في كتابه «الوهابيون والحجاز» (ص: ١١٥):

"أخبرنا طالب بك النقيب أنه كان رسول الدولة البريطانية إلى أمير

نجد (عبد العزيز آل سعود)، وأن هذا الأمير أبى أن يُحارب دولة إسلامية (تركيا)؛ انتصاراً لدولة غير مسلمة (انجلترا)^(١)، وأنه لم يمكنه أن يُحارب الإنجليز انتصاراً للدولة العثمانية؛ لأنهم يمكنهم أن يقضوا على بلاده بالحضر البحري؛ فإن عامة أقوات أهل نجد من الهند، فكانت المصلحة التي لا بُدَّ منها أن يكون على الحياد".

وهذا النص دالٌّ على أن ابن سعود كان يرغب أنذاك في مقاتلة الإنجليز، لكنه لم يفعل؛ حذرًا من بطشهم وانتقامهم من أهل نجد عامة..

كيف يُقال بعدها إن ابن سعود عميلٌ للإنجليز وصنعتهم، كما كان يُشيّعه الدّحلائيون؟!؟

لو كان عميلاً لأجبروه على الدّخول معهم في حربهم؛ كما أجبروا غيره ممّن (تعامَل) معهم، ولما أذنوا له بإنشاء دولة تحكم بالشرعية الإسلامية - لا بالأعراف والقوانين المملّكية البريطانية - ..

ومما ينفي تهمة العمالة المزعومة تلك أن ابن سعود لمّا تيقّن ظُهور النّفط في بلاده، انصرف عن الإنجليز كليّةً، وتعاقد مع أمريكا،

(١) والآن من العميل؟ من قاتل مع الإنجليز ضدّ دولة مسلمة أم من أبى؟

فَخَسِرَتْ بَرِيطَانِيَا صَفْقَةً قَدْ تَكُونُ هِيَ أَكْبَرُ صَفْقَةٍ نَفِطٍ فِي تَارِيخِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ..

فَهَلْ تَأْذَنُ لَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ صَنِيعَتُهَا ؟!

وَقَدْ أَفَاضَ فِي إِبْطَالِ هَذِهِ الْفَرِيَةِ صَاحِبُ كِتَابِ «السُّعُودِيُّونَ وَالْحُلُ الْإِسْلَامِيَّةِ»، وَدَلَّلَ عَلَى ذَلِكَ بَوَثَائِقَ وَمَكَاتِبَاتٍ رَسْمِيَّةً، وَحَقَائِقَ تَارِيخِيَّةً .

وَكَمَا سَاءَ مَوْقِفُ الْحُسَيْنِ الْأَتْرَاكِ، فَقَدْ سَرَّهْمُ مَوْقِفُ ابْنِ سُعُودٍ، وَلِهَذَا قَالَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رَضَا (ص: ٩٨):

"إِنَّ الشَّعْبَ التُّرْكِيَّ يُثْنِي عَلَى الْوَهَّابِيِّينَ (السُّعُودِيِّينَ الْمُوَحِّدِينَ) الْيَوْمَ، وَتَتَمَنَّى جَرَائِدُهُ لَهُمُ الْفَوْزَ بِالْأَسْتِيلَاءِ عَلَى الْحِجَازِ".

* ثُمَّ ذَكَرَ الْبَلَادِيَّ - فِي سِيَاقِ مَدَائِحِهِ لِلْحُسَيْنِ - أَنَّ بَرِيطَانِيَا احْتَالَتْ عَلَى شَرِيفِ مَكَّةَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ حَتَّى اصْطَادَتْهُ، حَيْثُ قَالَ (ص: ٦٢٤):

"وَعَلِمَ الْإِنْجِلِيزُ بِمَا يَجْرِي فِي بِلَادِ الْعَرَبِ، فَمَدُّوا شَبَاكَهُمْ (لِلْحُسَيْنِ وَأَوْلَادِهِ)، فَالْصَّيْدُ ثَمِينٌ".

- وَأُورِدَ (ص: ٦٣٢) قَوْلُ الشَّرِيفِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ فِي أَحَدِ خُطَابَاتِهِ السِّرِّيَّةِ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ لِلتَّحْضِيرِ لثَوْرَتِهِ:

- "وَعَلَى إِنْكَلَتَرَا أَنْ تَوَافِقَ (كَذَا) عَلَى إِعْلَانِ خِلَافَةِ عَرَبِيَّةٍ عَلَى

المسلمين".

وعَلَّقَ عليه البلاديُّ بقوله: "هَذَا مِنْ فَرْطِ ثَقَّةٍ (كذا؟!) الْعَرَبِ
(الحسين) بِرِيطَانِيَا، وَإِلَّا مَنْ يُصَدِّقُ أَنَّ الْغَرْبَ سَيُؤَافِقُ عَلَى قِيَامِ
الْخِلَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ".

* وَذَكَرَ أَنَّ بَرِيطَانِيَا اشْتَرَطَتْ عَلَى الْحُسَيْنِ وَأَوْلَادِهِ مَسَاعَدَتَهَا فِي الْقِتَالِ
ضِدَّ الْأَتْرَاكِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَصَّ الْوَثِيقَةَ الْبَرِيطَانِيَّةَ الْمُوجَّهَةَ لِشَرِيفِ مَكَّةَ
وَأَوْلَادِهِ، كَمَا أَوْرَدَهَا الْبَلَادِيُّ (ص: ٦٣١):
"أَنَّ سِيَادَتَكُمْ وَكَافَّةَ الْعُرْبَانِ تُسَاعِدُ إِنْجِلْتِرَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَحَارِبَةِ
وَالنِّزَاعِ الَّذِي اضْطَرَّنَا تَرْكِيَا بِنَفْسِهَا إِلَيْهِ".

وَهَذَا هُوَ الْأَمْرُ نَفْسُهُ الَّذِي أَرْسَلُوهُ مَعَ مَنْدُوبِهِمْ طَالِبِ نَقِيبِ لَابِنْ سَعُودٍ،
فَأَبَى ذَلِكَ الْمَلِكُ السُّعُودِيُّ، وَأَعْلَنَ لَهُمْ عَزْمَهُ عَلَى خِلَافِهِ، لَوْلَا عَدَمُ
الْقُدْرَةِ.

* وَأُورِدَ وَعْدَ الْحُسَيْنِ لِلْإِنْجِلِيزِ بِتَمْكِينِهِمْ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ، فَقَدْ نَقَلَ
(ص: ٦٣٢ - ٦٣٣) خُطَابَ الْحُسَيْنِ لِبَرِيطَانِيَا وَفِيهِ:

"تَعْتَرِفُ حُكُومَةُ الشَّرِيفِ الْعَرَبِيِّ بِأَفْضَلِيَّةِ إِنْكِلْتِرَا فِي جَمِيعِ الْمَشَارِيعِ
الْاِقْتِسَادِيَّةِ فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ".

* وَأُورِدَ الْبَلَادِيُّ - وَهُوَ فِيمَا، يَحْسِبُ، يَمْدَحُ أَبَا الثَّوْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ - مَا يَدُلُّ

على إخلاص الحسين لبريطانيا راعية ثورته، ومن ذلك خطاب الحسين لبريطانيا (ص: ٦٣٤)، وفيه قوله:

"فلا بدّ لنا من التصريح لشهامة أصالتكم، مُخالصتنا للدولة الفخيمة البريطانية واعترافنا بأرجحيّتها في عموم الكيفيات والشؤون، في أيّ حالة وصورة كانت، وهذا ممّا توجّبهُ علينا مصالحُ ديننا (!؟)".

* وأوردَ البلاديّ (ص: ٦٣٥) ما يدلُّ على تعلّق شريف مكّة الحسين بن عليّ ببريطانيا واعتماده عليها، فقد قال الحسينُ عن نفسه وثوّاره العرب: "محلُّ ثقتهم (!؟) واعتمادهم: محورُ النقض والإبرام، ألا وهي الدولة الفخيمةُ البريطانيّة."

* وصرّح البلاديّ - والعُهدَةُ عليه - بأنَّ قائدَ الثّورة العربيّة (الحسين بن عليّ شريف مكّة)، كانَ على علمٍ بمكرِ بريطانيا بالعرب، وعزّمها على تقسيم بلادهم (مؤامرة سايكس بيكو)، ومع ذلك فقد مَشَى الشَّريفُ حسينٌ معهم إلى آخر ما أرادوا منه، وساقَ الدُّولَ العربيّةَ إلى خدمةِ بريطانيا تحت مظلة (الثّورة العربيّة)، وإليك كلامَ البلاديّ بنصّه (ص: ٦٥٠):

"علم الأتراك بمؤامرة (سايكس بيكو)، ونقلوا ذلك إلى فيصل بن الحسين، قائد جيش الشمال، ثم راسلهم كبار وزراء الترك؛ رجاء

نَقَضَ مَا أBRمُوهُ (يعني: مع بريطانيا)، وكانَ بَعْضُ أَبْنَاءِ الْحُسَيْنِ تَأَثَّرَ
بِهَذَا الْمَكْرِ الْبَرِيطَانِيِّ، وَمَالَ بَعْضُ الشَّيْءِ إِلَى الصُّلْحِ مَعَ التُّرْكِ،
وَلَكِنَّ أَبَاهُمْ حَذَّرَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَكَأَنَّهُ يَقُولُ:

وَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى عَلِيٍّ كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الْإِدَامُ
فَإِنَّ الْمُعَاوَدَةَ إِلَى التُّرْكِ بَعْدَ الَّذِي حَدَثَ تُشَبِّهُ الْإِنْتِحَارَ، وَلَا بُدَّ مِنَ
السَّيْرِ فِي هَذَا الطَّرِيقِ (يعني: مع بريطانيا الْغَادِرَةِ) مَهْمَا كَانَتْ
وُجُوهُهَا.

* وَحَاوَلَ الْبِلَادِيُّ تَبَرُّتَهُ الْحُسَيْنِ مِنْ تَعَاوُنِهِ (السَّرِيِّ) مَعَ هَؤُلَاءِ الْمَاكِرِينَ
بِالْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَالَ (ص: ٦٦٣) عَنِ الْآثَارِ السَّلْبِيَّةِ لثَوْرَةِ الْحُسَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ:
"أَمَّا السَّلْبِيَّاتُ الَّتِي حَصَلَتْ، وَأَهْمُهَا تَقْطِيعُ بِلَادِ الْعَرَبِ إِلَى دُوَيَلَاتٍ،
وَتَفَرُّقُ كَلِمَتِهِمْ، وَتَنَاحُرُهُمْ، وَاتِّخَاذُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا عَدُوًّا... إلخ، فَلَيْسَ إِلَّا
مِنْ صُنْعِ الْإِنْكَلِيزِ أَوَّلًا، وَمِنْ صُنْعِ مَنْ أَغَارُوا فِي الظَّلَامِ، فَمُكُونُ دَوْلَةٍ،
وَفَاقِدُ دَوْلَةٍ، وَلَكِنَّهَا هَذِهِ الْمَرَّةُ صَارَتْ تَتَقَلُّ مِنْ يَدِ عَرَبِيَّةٍ إِلَى يَدِ عَرَبِيَّةٍ
أُخْرَى، فَهَانَ وَقَعَهَا عَلَى سُوءِهِ."

قُلْتُ: يَظْهَرُ أَنَّ الْبِلَادِيَّ كَتَبَ هَذَا وَقَدْ نَسِيَ النَّصَّ السَّابِقَ الَّذِي أَذَانَ فِيهِ
الْحُسَيْنُ بِتَعَاوُنِهِ مَعَ الْإِنْكَلِيزِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِمُؤَامَرَتِهِمْ عَلَى الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَعَزَمَهُمْ عَلَى تَقْسِيمِهَا، وَلِذَا تَرَاهُ يَنْسِبُ تِلْكَ الْآثَارَ الْوَحِيمَةَ إِلَى غَيْرِ

الحسين رَحِمَهُ اللهُ.

وأَمَّا قَوْلُهُ: (فَمُكُونُ دَوْلَةٍ، وَفَاقِدُ دَوْلَةٍ) فَأَتْرُكُ تَفْسِيرَهُ لِلْقَارِئِ؛ لِيَدْرِكَ
مِرَادَ الْبِلَادِيِّ بِذَلِكَ الَّذِي (كَوَنَ دَوْلَةٍ) وَذَاكَ الَّذِي (فَقَدَ دَوْلَةً).

وقَوْلُهُ: (أَغَارُوا فِي الظَّلَامِ) هَذِهِ مِنْ بَقَايَا دَعَايَاتِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ لِتَشْوِيهِ
صُورَةِ خُصُومِهِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الَّذِي اتَّفَقَ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ، وَتَعَامَلَ مَعَهُمْ (فِي الظَّلَامِ) هُوَ
الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَوْلَادُهُ؛ كَمَا شَهِدَ بِذَلِكَ الْبِلَادِيُّ نَفْسُهُ؛ فَهِيَ هِيَ
يَقُولُ (ص: ٦٢١) عَنْ اتِّفَاقِيَّاتِ الْحُسَيْنِ وَالْإِنْجِلِيزِ:
"تِلْكَ الْمَفَاوِضَاتُ السَّرِيَّةُ (!؟) مَعَ الْإِنْجِلِيزِ، الَّتِي وَعَدَتِ الْعَرَبَ بِكُلِّ
مَا يَحْلُمُونَ بِهِ".

* وَتَأَلَّمَ الْبِلَادِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ اتِّفَاقِ الْحُسَيْنِ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ وَمَكْرِهِمْ
بِهِ وَبِالْعَرَبِ، فَقَالَ (ص: ٦٥٨):

"وَهَكَذَا صَارَ الْقَوْمُ يُقَطِّعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْضَنَا وَدِيَارَنَا، وَكُلُّ ذَنْبِنَا أَنَّنَا
هَبَبْنَا مَعَهُمْ وَوَثَقْنَا بِهِمْ".

قُلْتُ: لَكِنَّ الْحُسَيْنَ - كَمَا فِي نَصِّ الْبِلَادِيِّ الْمَتَقَدِّمِ - كَانَ عَلَى عِلْمٍ
بِاتِّفَاقِ التَّقْسِيمِ.. وَخِيَانَةِ حَلِيفَتِهِ بَرِيطَانِيَا!

فَلَمَّاذَا يَقُولُ الْبِلَادِيُّ (وَكُلُّ ذَنْبِنَا)، فَيَنْسِبُ الذَّنْبَ لَنَا كُلُّنَا؟

* وَأَفْعَالُ الْحُسَيْنِ هَذِهِ وَمَا تَبَعَهَا، هِيَ الَّتِي دَفَعَتِ الْحِجَازِيِّينَ إِلَى
الْإِنْقِلَابِ، وَخَلَعَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ؛ كَمَا ذَكَرَ الْبِلَادِيُّ نَفْسَهُ، حَيْثُ قَالَ
(ص: ٦٦٨) عَنْ بَرَقِيَّةِ الْحِجَازِيِّينَ إِلَى الْحُسَيْنِ لَتَنْحِيَّتِهِ عَنِ الْحُكْمِ:

"نَصُّ الْبَرَقِيَّةِ الَّتِي عَنْوَنَ لَهَا الرِّيحَانِي بِ(يَوْمِ الْإِنْقِلَابِ)".

ثُمَّ ذَكَرَ نَصَّهَا وَفِيهِ:

"لِذَلِكَ قَرَّرْتُ الْأُمَّةَ نِهَائِيًّا طَلَبَ تَنَازُلِ الشَّرِيفِ حُسَيْنٍ".

قَالَ الْبِلَادِيُّ:

"وَقَدْ وَقَعَ هَذِهِ الْبَرَقِيَّةُ الَّتِي أُرْسِلَتْ بَعْدَ الظُّهْرِ: مِائَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِنْ
الْأَعْيَانِ وَالْعُلَمَاءِ وَالتُّجَّارِ الْحِجَازِيِّينَ".

ثُمَّ ذَكَرَ (ص: ٦٧٠) بَرَقِيَّةَ الْحِجَازِيِّينَ لِلْحُسَيْنِ طَالِبِينَ خُرُوجَهُ مِنْ
الْحِجَازِ نِهَائِيًّا، وَنَصَّهَا:

"فَالْمُنْتَظَرُ مِنْ مَوْلَايَ مُبَارَحَتُهَا بِكُلِّ احْتِرَامٍ (!؟)؛ تَهْدِئَةً لِلْأَحْوَالِ".^(١)

* ثُمَّ ذَكَرَ الْبِلَادِيُّ (ص: ٦٦١) إِخْرَاجَ الْحُسَيْنِ ثَانِيَةً مِنْ بِلَادِ الْعَرَبِ كُلِّهَا
عَلَى يَدِ وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمْرِ مِنَ الْإِنْجِلِيزِ بَعْدَ مَا أَخَذُوا مِنَ الْحُسَيْنِ مَا

(١) وَفِي الْجَانِبِ الْآخِرِ عَلَّقَ السَّيِّدُ رَشِيدُ رَضَا فِي كِتَابِهِ «الْوَهَّابِيُّونَ وَالْحِجَازُ» (ص: ٧١) عَلَى
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ مُجْمَعُونَ عَلَى مَقْتِ الطَّاغُوتِ الْمُرْهَقِ الَّذِي سَمَّى نَفْسَهُ
الْمُنْقَذَ، وَمَا زَالُوا يَدْعُونَ اللَّهَ بِإِنْقَادِهِمْ مِنْهُ حَتَّى اسْتَجَابَ لَهُمْ".

يُريدون، قال (ص: ٦٦١-٦٦٢):

"وهكذا بما لهم على الأردن آنذاك، ضُغُطُوا على ابنه الأوسط عبد الله بن الحسين ليخلصهم منه، فما زال به حتى رضي بمغادرة البلاد العربية كلها فاختار الإنكليز قبرص منفى له".

* فائدة: قال السيد محمد رشيد رضا الحسيني الحسني في كتابه «الوهابيون والحجاز» (ص: ٧٢) عن علي بن الحسين خليفة والده في ملك الحجاز:

"لم يكد يُسمّى ملكاً للحجاز بعد انزاعه من الطائف أولاً، ومن الهدى ثانياً، ومن كرى ثالثاً، حتى أبرق إلى وكيل والده ناجي الأصيل بأن يمضي المعاهدة البريطانية الحجازية، المتضمنة لإقرار الإنكليز على السيادة على البلاد المقدسة، وتمليك رقبته لليهود الصهيونيين، وإعطاء البريطانيين من الحقوق في الحجاز ما قامت قيامة العالم الإسلامي على والده (الحسين) من أجله". وأقول آخرًا:

رحم الله المؤرخ المكي محمد طاهر كردي .. ما أعقله؛ لما ألف تاريخه الحجازي المشهور (التاريخ القويم)، صرح في أوله بإعراضه عن ذكر هذه الحوادث؛ لما في ذلك من الآثار غير المحمودّة، والتي ترى بعضها فيما سطره البلادي



وَأَخِيرًا

هَذِهِ بَعْضُ الْمَأْخِذِ عَلَى الْكِتَابَيْنِ: «الإِشْرَافُ عَلَى تَارِيخِ الْأَشْرَافِ»
 لِلْبِلَادِيِّ، وَأَصْلِهِ: «خِلَاصَةُ الْكَلَامِ» لِدَحْلَانَ، عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِصَارِ، وَإِلَّا
 فَبَقِيَتْ أَغْلَاطٌ لِبَحْثِهَا مَوْضِعٌ آخَرُ، كَقَوْلِ الْبِلَادِيِّ (ص: ٥٩٣ - حَاشِيَةُ ٢):
 "إِنَّ الَّذِي خَدَمَ نَبِيَّهُ هُوَ اللَّهُ، وَمِنْ أَيْنَ لِلطَّبِيعَةِ الْمَخْلُوقَةِ أَنْ تُقَدِّمَ
 خِدْمَةً؟".

وَلَا أَدْرِي - وَاللَّهِ - كَيْفَ عَبَّرَ الْبِلَادِيُّ بِهَذَا فِي حَقِّ اللَّهِ؟!..
 إِذْ كَيْفَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ؟!.



نتائج البحث

بعدَ النظرِ في هذينِ الكتابينِ «خلاصةُ الكلام» و«الإشراف..»
كَمِثَالٍ، تَبَيَّنَ ما يَأْتِي:

١ - أَنَّ التَّارِيخَ لِأَشْرَافِ الْحِجَازِ لَهُ أَهْمِيَّةٌ كُبْرَى؛ لِأَنَّهُمْ قَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْبَغِي التَّحَرِّيَ فِيمَا يُنسَبُ إِلَيْهِمْ، وَيُمَدِّحُونَ بِهِ حَتَّى لَا يَقَعَ غُلُوبٌ وَلَا جَفَاءٌ فِي حَقِّهِمْ..

وذلك أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي مَعَامَلَةِ آلِ الْبَيْتِ وَسَطٌ بَيْنَ الرِّوَاغِضِ وَالنَّوَاصِبِ؛ فَيَعْرِفُونَ حَقَّهُمْ، وَلَا يَغْلُونَ فِيهِمْ، وَلَا يَدَّعُونَ عَصَمَتَهُمْ..
وَيَتَبَرَّؤُونَ -أَي: أَهْلُ السُّنَّةِ- مِمَّنْ انْحَرَفَ وَابْتَدَعَ وَخَالَفَ السُّنَّةَ وَشَذَّ عَنْ طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ آلِ الْبَيْتِ؛ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «وَمَنْ بَطَّلَا بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرَعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١)

٢ - أَنَّ كُتُبَ تَوَارِيخِ أَشْرَافِ الْحِجَازِ -مَحَلٌّ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ- قَدْ اشْتَمَلَتْ

(١) «صحيح مسلم» رقم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- على ما لا يليق بمقام الأشراف، وتقدم توثيق ذلك.
- ٣- وإذا كان ذلك كذلك، فلا بد من تحرير تاريخ الأشراف من قبل متخصصين أمناء، يعرضون الحقيقة دون غلو أو جفاء.
- فَعَسَى أَنْ يَقُومَ النَّاصِحُونَ الْمُحِبُّونَ لآلِ الْبَيْتِ - حَقًّا - بِتَصْحِيحِ تَوَارِيخِ هَذَا الْبَيْتِ الشَّرِيفِ، ذِي الْعِزِّ الْمُنِيفِ؛ عَمَلًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي» رواه مسلم^(١).
- وأولى الناس بالإعانة على ذلك هم أشراف الحجاز - محل الدراسة - تأسياً بمن ينتسبون إليه صلوات الله وسلامه عليه، حين صان عرضه - وهو مضمون - بقوله: «حَسْبُكَ؛ إِنَّهَا صَفِيَّةٌ»^(٢).
- ومن المواضيع المقترحة في هذا الجانب (صيانة تواريخ الأشراف .. عن العبث والتعدي والانحراف) ما يأتي:
- تأريخ الصوفية للأشراف.
- تأريخ الرافضة للأشراف.

(١) تقدم تخريجه ص ٥.

(٢) «صحيح البخاري» رقم (٣٢٨١) و«صحيح مسلم» رقم (٢١٧٥) من حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها بلفظ: «على رسلكما، إنها صفية بنت حيي».

- تَارِيخُ الثَّوَرِيَّيْنِ الْعَرَبِ لِلْأَشْرَافِ.

- تَارِيخُ النُّوَاصِبِ لِلْأَشْرَافِ.

- تَارِيخُ الْمُتَزَلِّفِينَ وَالْمُتَعَالِمِينَ لِلْأَشْرَافِ .

- وَكَذَلِكَ إِفْرَادُ أَشْرَافِ كُلِّ بَلَدٍ بِتَأْلِيفٍ.

وَكُلُّ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ، وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّنْقِيحِ .

٤- وَلْيُعْلَمَ أَنَّ مَا يُورَدُهُ الْمُؤَرِّخُونَ مِنْ أَعْمَالٍ غَيْرِ مَحْمُودَةٍ، إِنَّمَا هِيَ كَمَا

يُقَالُ: (تَصَرُّفَاتُ شَخْصِيَّةٍ) لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهَا لَذَمُّ عُمُومِ آلِ الْبَيْتِ؛

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [٣٨] [المــدثر]، ﴿وَلَا نُزِرُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾

[الأنعام: ١٦٤].

٥- إِيْرَادُ الْحَقَائِقِ التَّارِيخِيَّةِ لَا يَعْنِي بُغْضَ آلِ الْبَيْتِ، كَمَا يَتَوَهَّمُ

الْمَتَعَصِّبَةُ، وَالرَّافِضَةُ، وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ.

٦- عَلَى الْكَاتِبِ فِي تَارِيخِ الْأَشْرَافِ إِبْرَازُ الْجَانِبِ الْمُشْرِقِ فِي تَارِيخِهِمْ،

خَاصَّةً بَعْدَ ظُهُورِ الدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى يَدِ الْإِمَامِ

الْمَجْدِدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ؛ فَقَدْ كَانَ لِلْأَشْرَافِ فِي الْحِجَازِ وَغَيْرِهِ

أَثَرٌ عَظِيمٌ فِي نُصْرَةِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وَالْدَّوْلَةِ الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا، وَيَكْفِي أَنْ

تَعْلَمَ أَنَّ جَيْشَ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الَّذِي قَامَ بِفَتْحِ الْحِجَازِ وَضَمِّهِ لِلدَّوْلَةِ

السُّعُودِيَّةِ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ أَحَدُ أَشْرَافِ الْحِجَازِ الْمُوَحِّدِينَ، وَهُوَ

الشَّرِيفُ السَّلَفِيُّ الْمَبْجَلُ: خَالِدُ بْنُ لُؤَيٍّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ..
وكذلك غيره من أشرف الحجاز، هم - بحمد الله - إلى يومنا
سلفيون، أنصارٌ للسُّنَّةِ وأهلها..
فاللَّهُمَّ اشْهَدْ أَنِّي أَحْبَبْتُهُمْ فِيكَ..
وَأَنِّي أَبْرَأُ آلَ بَيْتِ رَسُولِكَ ﷺ مِنْ إِفْكِ أَوْلَئِكَ الْمُؤَرِّخِينَ، وَمَا
أَلْصَقُوهُ بِهَذَا الْبَيْتِ الطَّاهِرِ مِنَ الْبُهْتَانِ..
اللَّهُمَّ طَهِّرْ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَأَذْهَبْ عَنْهُمْ الرَّجْزَ..
وَاجْمَعْنا بِهِمْ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.. آمِينَ.
وَكَتَبَهُ

حَامِدًا مُصَلِّيًا

سُلْطَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِيدِ

فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ الْحَرَامِ
لِعَامِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ



الفهرس

٥	مقدمة
١٠	من مقاصد المؤرخين لآل البيت
١٢	مصادر تاريخ أشرف الحجاز
١٩	براءة أشرف الحجاز من تاريخ دحلان
٣٠	والحق ما شهدت به الأعداء
٣٢	أراد نفعاً فضرراً
٣٥	ما الذي صنعه البلادي بتاريخ الأشراف
٤٢	موقف البلادي ممن أرح لأشراف الحجاز
٥٣	موقف البلادي من الدولة السعودية والدعوة الإصلاحية
٦١	تهاويل البلادي
٦٥	البلادي أيضاً أراد نفعاً فضرراً
٦٠	وأخيراً
٦١	نتائج البحث



